



The civil liability of the educational counselor arising from bullying in schools (A comparative legal study)

Dr. Badiwi Mujahed Matar ¹, Ms. Mariam Jamal Jassim ²

¹ Al-Muthanna University / College of Law, Bdeewi.mujahed@mu.edu.iq

² Al-Muthanna University / College of Law, mariam.jamal@mu.edu.iq

ARTICLE INFORMATION

Received: 10 Sep 2025

Accepted: 30 Sep 2025

Published: 1 Dec 2025

KEYWORDS:

Educational counselor, bullying, civil liability, compensation

ABSTRACT

Addressing the civil liability of the educational counselor arising from bullying within the school is of great importance, as bullying is considered one of the widespread phenomena in society and the school environment, being an unhealthy behavior that causes physical and psychological harm to those who are subjected to it. From this perspective, the responsibility of the educational counselor becomes apparent, as he is legally obligated to supervise and monitor students by guiding and directing them towards proper behavior during their time at the educational institution. Therefore, if an action is taken by one student that causes harm to another student, such an action constitutes grounds for the educational counselor's liability for negligence when its three elements are present: fault, harm, and a causal link between the harm and the fault. Given the importance of this matter and the resulting criminal and civil liability, we note that positive laws have stipulated it in their legislation, including the current Iraqi Penal Code, the Egyptian Penal Code, and the Algerian Penal Code. As for civil liability, it is subject to the general provisions relating to liability for the actions of others. To compare the texts in the Iraqi Civil Code and the Egyptian Civil Code, this study was divided into two sections. The first section dealt with defining the educational counselor and his tasks, and also addressed bullying and its causes. The second section was dedicated to clarifying the provisions of his civil liability and its effects.



مسؤولية المرشد التربوي المدنية الناشئة عن التمر في المدارس (دراسة قانونية مقارنة)

م.د. بديوي مجاهد مطر¹، م.م. مريم جمال جاسم²

¹ جامعة المثنى / كلية القانون، Bdeewi.mujahed@mu.edu.iq

² جامعة المثنى / كلية القانون، mariam.jamal@mu.edu.iq

معلومات المقالة	الملخص
تاريخ الاستلام: 10 سبتمبر 2025	ان التطرق للمسؤولية المدنية للمرشد التربوي الناشئة عن التمر داخل المدرسة ذات اهمية كبيرة فالتمر يعتبر من الظواهر المنتشرة في المجتمع والبيئة المدرسية كونه سلوك غير سليم يتسبب بالحاق الاذى الجسدي والنفسي لمن يتعرض له ، ومن هذا المنطلق تظهر مسؤولية المرشد التربوي كونه ملتزم بموجب القانون بواجب الاشراف والرقابة على الطلبة من خلال ارشادهم وتوجيههم نحو السلوكيات السليمة خلال فترة تواجدهم في المؤسسة التعليمية . وعليه فان صدور تصرف من احد التلاميذ وتسبب بايقاع اذى على التلميذ الاخر مثل هذا الامر مدعاة لقيام مسؤولية المرشد التربوي التقصيرية عندما تتوفر اركانها الثلاثة الخطأ والضرر والعلاقة السببية بين الضرر والخطأ وانطلاقاً من اهمية هذا الامر وما يترتب عليه من مسؤولية جزائية ومدنية نلاحظ ان القوانين الوضعية نصت عليه في تشريعاتها ومن هذه القوانين قانون العقوبات العراقي النافذ وقانون العقوبات المصري وقانون العقوبات الجزائري ، اما بخصوص المسؤولية المدنية فتخضع لما ورد من احكام عامة تتعلق بالمسؤولية عن فعل الغير ولمقارنة ما ورد من نصوص في القانون المدني العراقي والقانون المدني المصري تم تقسيم هذه الدراسة الى بحثين الاول عني بتعريف المرشد التربوي ومهامه وايضا التطرق الى التمر واسبابه اما الثاني فخصص لتوضيح احكام مسؤوليته المدنية واثارها .
تاريخ القبول: 30 سبتمبر 2025	
تاريخ النشر: 1 ديسمبر 2025	
الكلمات المفتاحية	المرشد التربوي ، التمر ، المسؤولية المدنية ، التعويض

المقدمة

تمر المدارس في الوقت الحالي تحديات كثيرة ومتنوعة يتعرض لها التلاميذ بشكل خاص والبيئة المدرسية بشكل عام ومن ابرز هذه التحديات المؤثرة على صحة التلاميذ النفسية وادائهم العلمي هو انتشار ظاهرة التنمر المدرسي داخل البيئة المدرسية فأصبحت هذه الظاهرة تشكل تهديدا ذو آثار سلبية على مستوى الثقة بالنفس بين التلاميذ والعلاقات الاجتماعية والتحصيل الدراسي وتعد ظاهرة التنمر من الظواهر النفسية التي ظهرت نتيجة لعوامل عدة تتعلق بعضها بالأسرة والمدرسة والاقربان الاجتماعية ويرجع البعض الآخر الى التطور التكنولوجي الحاصل وظهور الالعاب المحرصة على العنف الامر الذي يشكل مصدر قلق على مستوى التلاميذ والمنظومة التعليمية فالتنمر يعتبر شكل من اشكال العنف التي تمارس في المجتمعات واصبحت المدارس بمختلف مراحلها تمر بعمليات تنمر يومية ونظرا لتعدد اشكال التنمر وصوره مما يتسبب في الايذاء النفسي والجسدي للضحية والمتنمر ، وتبرز هنا اهمية ودور المرشد التربوي في التصدي والتقليل من هذه الظاهرة والعمل على مساعدة الطلبة في مختلف المجالات التي تتعلق ببناء شخصيتهم الاجتماعية والاكاديمية مع توفير الدعم لهم في التعامل مع مختلف التحديات المدرسية ومن بينها التنمر المدرسي .

وفي ضوء ما تقدم تظهر اهمية المرشد التربوي في معالجة ظاهرة التنمر بين الطلاب فقد ارتأى الباحثان القيام بدراسة للوقوف على دور المرشد التربوي في الحد من التنمر داخل المدارس والتعرض لمسؤوليته المدنية الناشئة عنه كونه ملتزم بالتزام قانوني وهو واجب الرقابة على من تحت رقبته وما يترتب على مخالفته للالتزامه من تعويض لذا استلزمت مقدمة الدراسة ان تكون بالشكل الاتي:

مشكلة الدراسة

تعد ظاهرة التنمر من الظواهر المنتشرة داخل البيئة المدرسية والتي تخلق الكثير من الآثار السلبية على المستوى النفسي والاجتماعي لكل من الشخص المتنمر والضحية لما فيها من هجمات نفسية او جسدية وغيرها من اشكال الايذاء فهو يشكل بيئة غير مريحة للطلبة اثناء العملية التعليمية ولهذا يجب على المرشد التربوي التدخل للحد من هذه الظاهرة بما له من دور فعال في عملية توجيه التلاميذ من خلال تقديم النصح والارشاد لهم بالإضافة الى مدى امكانية قيام مسؤوليته المدنية عن التنمر وما يترتب عليه من احكام وما ينتج عنها من آثار وعلى ضوء ذلك نطرح التساؤل الاتي :

__ من هو المرشد التربوي وماهي واجباته تجاه التلاميذ

__ ما المسؤولية المدنية الناشئة عن التنمر

__ ما آثار المسؤولية واركائها

اهمية الدراسة

تتمثل اهمية الدراسة في البحث في مشكلة التنمر المدرسي بين التلاميذ والتي تؤثر في المناخ التعليمي داخل المؤسسة التعليمية والمساهمة في ايجاد الحلول لهذه الظاهرة والتقليل منها وتوضيح دور المرشد التربوي في الحد من سلوك التنمر للتلاميذ وبيان مسؤوليته المدنية في الاحوال التي يحصل فيها التنمر المدرسي .

منهج الدراسة

سنعتمد في بحث موضوع المسؤولية المدنية للمرشد التربوي الناتجة عن التنمر على المنهجين التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية الواردة في التشريع العراقي والتي تناولت الاحكام التي يمكن تطبيقها بشأن قيام المسؤولية المدنية عن التنمر والمنهج المقارن بعرض ما تناوله المشرع المصري من احكام تتعلق بذات الموضوع ومقارنتها مع ما ذهب اليه المشرع العراقي مع الاشارة الى موقف بعض القوانين في هامش البحث

خطة الدراسة

تم التطرق الى موضوع الدراسة من خلال تقسيمه الى مبحثين بالشكل الآتي :

المبحث الاول : مفهوم المرشد التربوي

المطلب الاول : تعريف المرشد التربوي وصفاته وشروطه

المطلب الثاني : مهام المرشد التربوي وعلاقاته

المطلب الثالث : تعريف التتمر واسبابه

المبحث الثاني : الاحكام القانونية لمسؤولية المرشد التربوي عن التتمر

المطلب الاول : الاساس القانوني لالتزام المرشد التربوي عن التتمر

المطلب الثاني : اركان مسؤولية المرشد التربوي المدنية عن التتمر

المطلب الثالث : التعويض الناشئ عن اخلال المرشد التربوي بالتزامه القانوني

المبحث الاول

مفهوم المرشد التربوي

مما لا شك ان من اصول البحث ان الباحث عندما يتناول بالدراسة او البحث مسألة ما او مشكلة اجتماعية فأن عليه قبل البدء بكل شيء ان يعرف هذه المشكلة او المسألة من خلال بيان مادة البحث لكي يسهل على القارئ والمطالع معرفتها والاحاطة بكل تفاصيلها وبما ان موضوع دراستنا المرشد التربوي ودوره في الحد من التتمر داخل المدارس الابتدائية الذي يعد من المسائل المهمة المنتشرة في الأونة الاخيرة بين طلبة المدارس وهذا ما يدفعنا الى دراسة هذه المسألة للوقوف على معناها وتوضيح علاقة من يقوم بعملية الارشاد مع اطراف المؤسسة التربوية والمهام الملقاة على عاتقه بالإضافة الى توضيح معنى التتمر والاسباب التي تؤدي الى ظهوره وتفصيل هذه الامور على النحو التالي :

المطلب الاول

تعريف المرشد التربوي وصفاته وشروطه

لتبيان التعريف الدقيق للمرشد التربوي لا بد من تحديد معناه اللغوي والاصطلاحي ليتسنى لنا البحث في احكامه وتحديد صفاته والشروط التي نص عليها القانون فيمن يتولى عملية الارشاد التربوي وعليه سنتناول في هذا المطلب تعريفه وصفاته وشروطه وهذا ما سنحاول بيانه في الفروع الآتية :

الفرع الاول

تعريف المرشد التربوي لغتا واصطلاحا

لتحديد معنى المرشد التربوي في اللغة لا بد من توضيح الدلالة اللغوية لمفردة المرشد ثم التطرق الى مفردة تربوي فالمرشد في اللغة يأتي من الفعل رشد ، رشدا ، رشادا ، فهو رشيد والمفعول مرشد فيقال رشد الولد بلغ سن الرشد ورشد الرجل بمعنى اصاب واهتدى واستقام والمرشد من يقوم بدور التوجيه والارشاد والرشد نقبض الغي وارشده الله بمعنى هداه والرشيد من اسماء الله هو الذي يرشد الخلق الى مصالحهم⁽¹⁾.

أما مفردة تربوي فتشير في اللغة الى عدة معان وهي مشتقة من مفردة تربية والتي هي مصدر الفعل ربى ، يربو بمعنى زاد فتكون التربية بمعنى الزيادة والنمو او بمعنى التنشئة والرعاية وتربية الولد تنشئة الولد ورعايته حتى يبلغ او قد تأتي بمعنى الرعاية والاصلاح بمعنى اصلحه ورعاه وقام عليه⁽²⁾ ، وعند جمع المفردتين نكون امام مفردة مرشد تربوي .

¹ _ جمال الدين مكرم بن منظور ، لسان العرب ، ج6، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2003 ، ص 374 وما بعدها .

² _ ابراهيم مصطفى وآخرون ، المعجم الوسيط ، ج1 ، مجمع اللغة العربية للنشر ، القاهرة _ مصر ، 1380 هـ ، ص 113 .

اما معنى المرشد التربوي في الاصطلاح فهو الذي يؤدي دور الارشاد للأفراد والجماعات وينظم ويحلل المعلومات حول الطلاب ، وايضا يعرف بأنه الشخص الذي يقدم خدمات تربوية وارشادية لجميع العاملين في المؤسسة التربوية من طلاب ومعلمين واكاديميين⁽¹⁾ . ويعرف بأنه المسؤول عن عملية الارشاد التربوي كونه يمثل جانب مهم من المسؤوليات الوظيفية والانسانية⁽²⁾ .

وهناك تعريف شامل للمرشد التربوي بأنه شخص متخصص متفرغ مهني يعمل على اكتشاف وفهم واستخدام قدراته وامكانياته بالتعاون مع الاطراف الداعمة والساندة (المدير ، المعلم ، والمدرسة ، والاهل)⁽³⁾ .

ويطلق تسمية مستشار التوجيه او المرشد الطلابي في بعض الدول كمصر والجزائر على كل من يقوم بعملية التوجيه التربوي والمدرسي أي من يقوم بعملية الارشاد والتوجيه من خلال حل مشاكل الطلبة والسعي لتحسين المستوى العلمي لهم⁽⁴⁾ . نستنتج من كل ذلك ان المرشد التربوي هو من يقوم بعملية الارشاد والتوجيه داخل المؤسسة التعليمية ونظرا لأهمية الارشاد التربوي داخل المدارس ينبغي على المرشد التربوي ان يكون ملما بموضوع الارشاد واهميته والية تقديمه الى الطلبة .

الفرع الثاني

صفات المرشد التربوي

ان الصفات اللازم توفرها في شخص المرشد التربوي يمكن تقسيمها الى طائفتين الاولى الصفات الشخصية والثانية الصفات المهنية فبالنسبة للصفات الشخصية فتشمل الامانة وتعد من الصفات المهمة في المرشد التربوي فالطالب وهو يحمل بداخله مشكلة او حاجة جاءت نتيجة للظروف العائلية او البيئية فالمرشد يحتاج الى هذه المعلومات المتعلقة بتلك المشكلة ومن هنا تظهر اهمية صفة الامانة لديه من خلال محافظته على سرية تلك المعلومات المقدمة من قبل الطلبة⁽⁵⁾ .

ومن صفاته ايضا ان يتسم بالتسامح والذي يعني القدرة على تحمل مواقف الطلاب الغامضة ملتصقا منهم الاعذار عند صدور الاخطاء الغير مرغوب فيها والمرونة في التعامل مع الطلبة لتكليفهم مع ما يقدمه من حلول لمعالجة المشاكل التي يتعرضون لها بالإضافة الى ذلك على المرشد التربوي ان يكون رفيقا وعطوفا مع الطلبة وعدم استخدام العنف حتى يدرك الطالب ان المرشد يسعى الى تحقيق مصلحته⁽⁶⁾ .

اما فيما يخص الصفات المهنية فيجب على المرشد التربوي ان يتمتع بالكفاءة وتقسّم الكفاءة الى قسمين الكفاءة النفسية وتتمثل في التعرف على الطالب وصفاته من خلال القدرة على التحكم في خبرة الصوت والثبات الانفعالي وتكوين العلاقات مع الاطراف المشاركين في العملية التربوية اما القسم الاخر فهو الكفاءة العقلية وتتحقق من خلال

¹ _ عبد الله ابو زعزع ، اساسيات الارشاد النفسي والتربوي بين النظرية والتطبيق ، ط1 ، دار يافا العلمية للنشر ، عمان _ الاردن ، 2009 ، ص226.

² _ عواطف محمود خضرة ، التوجيه والارشاد التربوي المعاصر ، ط1 ، الاكاديميون للنشر ، عمان _ الاردن ، 2014 ، ص166.

³ _ وقد ورد للمرشد التربوي تعريف في دليل وزارة التربية العراقية لسنة 1988 التي بينت ان المرشد التربوي " هو احد اعضاء الهيئة التدريسية الذي يتميز بكافة المؤهلات لدراسة مشاكل الطلبة من خلال قدرته على جمع المعلومات المتصلة بالطالب نفسه او بالبيئة المحيطة به لمساعدته في ايجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلات "

⁴ _ احمد بلعيد وآخرون ، ادراك التلاميذ لدور مستشار التوجيه والارشاد المدرسي والمهني ، بحث منشور في مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع ، المجلد (4) ، العدد(3) ، 2022م ، ص13.

⁵ _ عيد الله الطراونة ، مبادئ التوجيه والارشاد التربوي ، ط1 ، دار يافا العلمية للنشر ، عمان _ الاردن ، 2009م ، ص37.

⁶ _ هني صليحة ، دور مستشار التوجيه والارشاد المدرسي والمهني في مواجهة التمر المدرسي ، دراسة ميدانية مقدمة الى جامعة بن خلدون _ كلية العلوم الانسانية ، الجزائر ، 2023 ، ص15.

معرفة المرشد بطبيعة العمل الذي يقوم به وان يكون قادرا على التركيز والاصغاء والاهتمام لاتخاذ القرار المناسب⁽¹⁾. ويلحق بالصفات المهنية الخبرة والتي تعني ما يتمتع به المرشد من خلفية علمية في العلوم التربوية والنفسية وان يكون ملما بالنظريات الارشادية وتطبيقاتها⁽²⁾.

الفرع الثالث

الشروط القانونية لمن يشغل دور المرشد التربوي

لقد نصت مختلف الانظمة الداخلية التي وضعتها وزارة التربية والتعليم في مختلف الدول والتي تنظم العلاقة بين المرشد التربوي والمعلم والادارة واولياء الامور تعليمات خاصة بالمرشد التربوي تحدد من خلالها واجباته وصلاحياته وآليات عمله بالإضافة الشروط الواجب توافرها في المرشد التربوي حتى يتمكن من ممارسة مهنة الارشاد التربوي بكفاءة فقد نصت المادة الثالثة من تعليمات الارشاد التربوي في العراق على انه يشترط في من يعين مرشد تربوي ما يلي :

1_ ان يكون من الحاصلين على شهادة البكالوريوس في الارشاد التربوي والنفسي وفي حالات الضرورة يمكن تعيين خريجي اقسام العلوم النفسية والتربوية وعلم النفس في كليات الآداب .

2_ ان يتمتع بحسن السمعة والسلوك

3_ ان يكون قادرا على التأثير والاقناع

4_ ان يتمتع بصحة نفسية جيدة وان يجتاز المقابلة التي تجريها اللجنة المشكلة في المديرية العامة للتربية في المحافظات⁽³⁾.

يتجلى لنا من خلال ما تقدم ان المرشد التربوي هو ذلك الشخص الذي يمارس الدور الارشادي المتمثل بالأشراف على الطلبة وتوجيههم وتكوين سلوكهم من خلال كفاءته الشخصية والمهنية .

المطلب الثاني

مهام المرشد التربوي وعلاقاته

للمرشد التربوي العديد من المهام الملقة على عاتقه والتي حددتها تعليمات الارشاد التربوي والتي يمكن من خلالها تحديد علاقته مع الطلبة واولياء الامور والعاملين بالمؤسسة التعليمية . لذا سنقسم هذا المطلب الى فرعين الاول لتوضيح مهام المرشد التربوي ومهاراته والثاني لبيان علاقاته بالعاملين في المؤسسة التعليمية واولياء الامور :

الفرع الاول

مهام المرشد التربوي ومهاراته

ان المرشد التربوي بوصفه احد الركائز الاساسية في العملية التعليمية لأنه يقوم بدور فعال في تحقيق التوازن النفسي والاجتماعي للطلبة ومساعدتهم في حل المشكلات التي تعترض مسيرتهم الدراسية ومن هذا المنطلق لقد حددت وزارة التربية والتعليم مجموعة من المهام الملقة على عاتقه والتي يكون الهدف منها تعزيز القيم الاخلاقية والتربوية لدى الطلبة والحد من الظواهر السلبية داخل البيئة المدرسية ومن بينها التمر المدرسي وفيما يلي اهم المهام التي يقوم بها المرشد التربوي :

¹ _حمو عياش ، واقع التوجيه المدرسي في ضوء تطبيق استراتيجية المقاربة بالكفاءات من وجهة نظر مستشاري التوجيه ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الجزائر علم النفس التربوي ، 2012م، ص 46_49.

² _عواطف محمود خضرة ، المصدر السابق ، ص 183.

³ _تعليمات الارشاد التربوي رقم (1) لسنة 2012.

- 1_ حماية الطلبة من المشاكل والاضطرابات النفسية والاجتماعية لمنعهم من الوقوع فيها من خلال توضيح افضل الطرق لتجنبها وتلافي حصولها في المستقبل ويتم ذلك من خلال تقديم الارشاد للطلبة وغرس القيم الاخلاقية والاجتماعية في نفوسهم⁽¹⁾.
 - 2_ مساعدة الطلبة على التكيف مع البيئة المدرسية بشكل عام والبيئة الجديدة بالنسبة للطلبة الجدد وخاصة طلبة الصف الاول الابتدائي وتقليل التباين بين البيئتين جمع المعلومات وفرص التعلم والمهن وعرضها على اولياء الامور بالنسبة للطلبة الموهوبين بحرفة معينة او بنشاط معين .
 - 3_ توعية الطلبة وتعليمهم بالأنظمة المدرسية وعدم مخالفتها لتنمية لزرع في نفوسهم قاعدة الثواب والعقاب وتعريفهم بحقوقهم التي يتمتعون بها والواجبات التي يجب عليهم الالتزام بها وتوفير الرؤية الواضحة لدى مدير المدرسة والمدرسين حول مشاكل الطلبة وسبل معالجتها .
 - 4_ العمل على تقوية الروح الاجتماعية لدى الطلبة وتوجيههم نحو السلوك الاجتماعي السليم من خلال الارشاد الجماعي والتعرف على ميول الطلبة وقدراتهم والمساعدة في تنمية هذه القدرات من خلال اللقاءات الجماعية والفردية مع الطلبة⁽²⁾.
 - 5_ رفع المستوى العلمي للطلبة وارشادهم بما يتلائم مع مستواهم الدراسي من خلال معالجة الظواهر السلبية والسلوكيات غير الصحيحة لديهم والعمل بتقليلها بما يساعد في رفع نسبة المستوى العلمي لديهم وتعليمهم طرق الدراسة الصحيحة⁽³⁾.
 - 6_ مساعدة الطلبة على فهم انفسهم والتعبير عنها وتقبلها مما يؤدي الى زيادة الوعي لديهم وتعزيز ثقفتهم بأنفسهم وايضا معرفة الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة ورعايتهم والتعاون مع اولياء امورهم لمعالجة المشاكل التي يتعرضون لها وارشادهم الى كيفية علاجها⁽⁴⁾.
 - 7_ ومن المهام الادارية الملقاة على عاتق المرشد التربوي تنظيم السجلات الارشادية وتدوين المعلومات فيها والحفاظ على سرية هذه المعلومات واجراء المسح الشامل لمشاكل الطلبة وتضمين الخطة السنوية لحلها او التقليل منها بالإضافة الى تقديم تقرير سنوي عن مجمل الاعمال التي قام بها خلال العام الدراسي وارساله الى شعبة الارشاد التربوي في المديرية العامة للتربية⁽⁵⁾.
- ولكي يكون التربوي ناجحا عليه ان يتمتع بهذه المهارات :
- 1_ الانتباه : وتعني عناية المرشد التربوي وانتباهه الى سلوكيات الطلبة اللفظية وغير اللفظية وتساعد هذه المهارة المرشد على التركيز على الطالب المسترشد بحيث تساعد على الكلام وتتيح له ادراكه لمدى قبول الطالب او رفضه .
 - 2_ الاصغاء هو الاداة الرئيسية التي يستخدمها المرشد لفهم الطلبة والتلاميذ وهي الاساس في بناء جميع المهارات والهدف من الاصغاء هو فهم كل ما يفكر به الطلبة وما يشعرون به نحو انفسهم او نحو الطلبة الاخرين ويمكن تحقيق هذه المهارة من خلال الاصغاء اللفظي وغير اللفظي⁽⁶⁾.
 - 3_ طرح الاسئلة على الطلبة ان عملية توجيه الاسئلة للطلبة تعد من المهارات الاساسية وهي ضرورية للحصول المعلومات اللازمة من الطالب وتشجيعه في التعبير عن نفسه حيث تعتبر هذه المهارة اساس المقابلات الفردية او الجماعية للطلبة .

1_ عبد الله ابو زعيزع ، المصدر السابق ، ص326.

2_ تعليمات الارشاد التربوي لسنة 2012.

3_ عواطف محمود خضرة ، المصدر السابق ، ص192.

4_ المصدر نفسه ، ص188.

5_ تعليمات الارشاد التربوي لسنة 2012.

6_ عواطف محمود خضرة ، المصدر السابق ، ص190.

4_ مهارة التلخيص تستخدم هذه المهارة في اكتشاف مشكلة جديدة وفي الانتقال من موضوع الى آخر ويهدف التلخيص الى طمأنة الطالب ان المرشد التربوي مصغيا لكلامه ومشاكله ويعمل على مساعدته لحل هذه المشاكل (1).

الفرع الثاني

علاقة المرشد بالعاملين بالمؤسسة التعليمية واولياء الامور

تعتبر العلاقات التي يقيمها المرشد التربوي داخل المدرسة من اهم عناصر نجاح عمله الارشادي اذ لا يمكن للمرشد التربوي تأدية دوره بمعزل عن الآخرين لأن المدرسة بيئة اجتماعية متكاملة تتعاون فيها جميع الاطراف ابتداء من الادارة والمعلمون والطلبة واولياء امورهم وفيما يلي انواع علاقات المرشد التربوي :

1_ مدير المدرسة

تتجسد علاقة المرشد التربوي مع مدير المدرسة بكونها علاقة عمل لان كلا منهما يسعى الى انجاح العملية التعليمية في المدرسة ولكي يتصف المدير بصفة النجاح لا بد من السعي لإقامة العلاقات المبنية على الاحترام المتبادل بينه وبين المرشد التربوي فيقوم بتقديم الدعم والمساعدة وجميع الامكانيات التي تساهم في نجاح مهمته ومن جانب اخر يقع على عاتق المرشد التربوي احترام المدير وفهم طبيعة العمل الذي يقوم به وان يتصف بالحياد ويتباعد عن كل ما من شأنه ان يؤثر على البيئة التعليمية (2).

2_ المعلمين

ان العلاقة القائمة بين المعلمين والمرشد التربوي هي علاقة زمالة قائمة على الاحترام والتعاون فمن خلال ما يملكونه من خبرات في فهم سلوك الطلبة يمكنهم مساعدته في عملية التوجيه اما اذا كانت العلاقة بينهم تتصف بالسوء وعدم التعاون فإنهم يستطيعون اعاقه عمله عن طريق تشويه مهمته وابعاد الطلبة عنه (3).

3_ الطلبة

ان الهدف الجوهرى من وجود المرشد التربوي في المدرسة المساعدة على فهم سلوك الطلبة ومعرفة مشاكلهم وايجاد الحلول لهذه المشاكل فمن واجبه اقامة العلاقات الايجابية معهم لمعرفة كل ما يتعلق بالطلبة من ناحية سلوكهم داخل المدرسة وعلاقتهم مع اقرانهم لتحقيق الاهداف التي وجد من اجله في المؤسسة التعليمية (4).

4_ اولياء الامور

ان علاقة المرشد التربوي مع اولياء امور الطلبة تعتبر من اهم العلاقات التي يجب ان تكون قائمة على المحبة والتعاون المتبادل فيجب على اولياء الامور الحضور الى المدرسة للاطلاع على احوال ابنائهم من الناحية التعليمية وسلوكهم داخل المدرسة وعلاقتهم مع بقية زملائهم وعلى المرشد التربوي توجيه الدعوات لحضور اولياء الامور وحثهم على التعاون معه لصالح ابنائهم (5).

المطلب الثالث

تعريف التمر واسبابه

1_ المصدر نفسه ، ص 191.

2_ عواطف محمود خضرة ، المصدر السابق ، ص 200.

3_ هني صليحة ، دور مستشار التوجيه والارشاد المدرسي في مواجهة التمر المدرسي ، رسالة ماجستير قدمت الى جامعة ابن خلدون ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، الجزائر ، ص 22.

4_ احمد شباح ، معايير التوجيه المدرسي وأثارها في رفع مستوى التحصيل الدراسي ، اطروحة مقدمة الى جامعة الجزائر ، قسم علم النفس المدرسي ، 2018م ، ص 132 _ 133.

5_ عواطف محمود خضرة ، المصدر السابق ، ص 202.

السؤال الذي يفرض هنا ونحن نبحث قضية قانونية هي المسؤولية المدنية للمرشد التربوي عن التتمر في المدرسة ، وبما ان موضوع البحث عن مسؤوليته المدنية الناشئة عن التتمر فلكي نقف على هذه المسؤولية لابد من تحديد معنى التتمر واسبابه وعليه تضمن هذا المطلب الفرعين الآتيين

الفرع الاول

تعريف التتمر

ان مفردة التتمر في اللغة تأتي من الفعل يتتمر ، تتمر فهو متتمر ، والمفعول متتمر له ، وتتمر الشخص بمعنى اساء خلقه وصار كالنمر الغاضب، وتتمر لفلان بمعنى تنكر له واوعده ، والتتمر اسم مشتق من الفعل تتمر بمعنى الوعيد⁽¹⁾.

فتتمر له أي تنكر له ، فالرجل سيئ الخلق اذا غير وجهه وعبسه يقتل له نمر ، وتتمر له ، أي هدده وتتمروا لعدوهم أي تنكروا له ، ويقال لبس فلان لفلان جلد النمر اذا تنكر له⁽²⁾.

اما بخصوص التعريف الاصطلاحي لمفردة التتمر فيمكن التفرقة بين التعريف الفقهي والتشريعي لهذه المفردة فبالنسبة للتعريف الفقهي للتتمر فقد تعددت التعريفات الفقهية من جانب علماء النفس والاجتماع فمنهم من عرف التتمر بأنه "سلوك يحص عن عدم التوازن بين شخصين الاول يسمى المتتمر والثاني الضحية وهو يتضمن الايذاء الجسدي والايذاء اللفظي والاهانة بشكل عام"⁽³⁾.

كما عرف بأنه "تعرض الفرد بشكل متكرر لمحاولات هجوم كلامية او جسدية او تخويفية أي انه سلوك عدواني يسبب عوامل نفسية للضحية والمتتمر"⁽⁴⁾.

وايضاً يعرف بأنه " احد اشكال الاساءة للآخرين ويحصل بأشكال مختلفة منها ما هو نفسي ومنها ما هو جسدي او اجتماعي ويشتمل على ثلاثة خصائص الاذى المتكرر والمقصود وانعدام التوازن بين المتتمر والضحية "⁽⁵⁾.

اما بصدد التعريف التشريعي للتتمر فالمشرع العراقي بقانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 لم يضع تعريف معين لهذه المفردة وانما اشار الى جريمتي السب والقذف واورد لكل منهما تعريف ولم يتحدث عن التتمر فذكر الفعل المعتبر في نطاق القانون سباً من رمى شخص بما يخذش شرفه او يسبب جرحاً لشعوره اما القذف فعرفه بأنه اسناد واقعة معينة الى الغير بإحدى طرق العلانية من شأنه لو صحت ان توجب عقاب من اسندت اليه واحتقاره عند اهل وطنه وجعل لكتا الجريمتين عقوبة محددة وهي الحبس والغرامة ما لم تقترنا بظرف مشدد⁽⁶⁾. اما المشرع المصري فقد ذكر للتتمر تعريفاً تعريفًا واضحاً بأنه " كل قول ، او استعراض قوة ، او سيطرة للجاني ، او استغلال ضعف للمجني عليه ، او لحالة يعتقد الجاني انها تسبب للمجني عليه ، كالجنس ، او العرق ، او الدين ، او الاوصاف البدنية ، او الحالة الصحية او العقلية ، او المستوى

¹ _ محمد مرتضى الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس ، ج10، دار الهداية للنشر ، القاهرة _ مصر ، بلا سنة نشر ، ص298.

² _ جمال الدين مكرم بن منظور ، المصدر السابق ، ج5 ، ص235.

³ _ اسماء حسن عامر ، المسؤولية المدنية الناشئة عن التتمر (دراسة مقارنة) ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق ، جامعة الزقازيق ، بلا سنة نشر ، ص2472.

⁴ _ هدى درنوني ، واقع التتمر في الادارة الجامعية ، بحث منشور في مجلة العلوم الانسانية ، الجزائر ، العدد السابع عشر ، المجلد الخامس ، 2017م ، ص363 ؛ ومما تجدر الاشارة اليه ان اول من اشار الى مصطلح التتمر المدرسي النرويجي دان اولويس وكان ذلك في عام 1978 . نقلا عن هني صليحة ، المصدر السابق ، ص33.

⁵ _ محمود كامل محمد ، التتمر الالكتروني وتقدير الذات لدى عينة من الطلاب المراهقين الصم وضعاف السمع ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التربية _ جامعة طنطا ، 2018م ، ص19.

⁶ _ وهذا ما اشارت له المادة (433) والمادة (434) من قانون العقوبات العراقي النافذ .

الاجتماعي ، بقصد تخويله ووضعه موضع السخرية او الحط من شأنه ، او اقصائه من محيطه الاجتماعي " (1) .

وعند المقارنة بين ما ورد من نصوص تشريعية حول جريمة التنمر واشكالها في العراقي والمصري نجد ان المشرع المصري اكثر دقة في تعريفه للتنمر فقد ذكر في المادة المذكورة

اعلاه ان مصطلح التنمر يشمل كل الافعال الواردة في النص دون التقييد بعدد مرات وقوعها اما المشرع العراقي فلم يذكر تعريف لها ولم يورد اشكال هذه الجريمة وانما اكتفى بالإشارة لما ذكر في قانون العقوبات النافذ بخصوص جريمتي السب والقذف وكان الاجدر بالمشرع العراقي عدم الاكتفاء بهذه النصوص والسعي لوضع تشريع يعالج هذه الظاهرة كونها واسعة الانتشار داخل البيئة المدرسية بشكل خاص والمجتمع العراقي بشكل عام .

الفرع الثاني

اسباب التنمر

ان للتنمر اسباب كثيرة ومتعددة وغالبا ما تقترب بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية ، والتي يمكن توضيحها بالشكل الآتي :

1_العوامل الاجتماعية تتجلى في ضعف التربية داخل الاسرة فتربية الاطفال وما يرثه الابناء من اباائهم من عادات وتقاليد وثقافة كل ذلك يؤثر على سلوكهم وطريقة تعاملهم مع الآخرين فاذا كانت العادات الموروثة سيئة فهذا يؤثر على تصرفاتهم فيكون في اعتقادهم ان ما يمارسونه من سلوك عنيف تجاه الآخرين كالاعتداء على اصحابهم لا يعتبر سلوك خاطئ (2) .

ومن جانب اخر ان ما يشاهده الاطفال من برامج تلفزيونية وما يعرض على شبكات الانترنت من افلام عنف سواء كانت افلام كارتونية او افلام عادية تؤثر على سلوكهم حيث يعتقد الطفل ان ما يقوم به بطل الفلم من اعمال عنيفة تمثل جانب من القوة فيسعى الطفل الى تقليده ويضاف الى ذلك الى الالعاب الالكترونية التي تتضمن العنف والقائمة على مفهوم ان الرابح هو من يقوم بسحق خصمه او يقضي عليه ومن هنا يبرز دور الرقابة الاسرية داخل المنزل لتجنب بث هذه العادات والافكار وزرعها في نفوس الاطفال (3) .

2_العوامل الاقتصادية فتظهر بسبب الظروف التي يتعرض لها الاشخاص اذ ان الضغوط المعيشية وتدني المستوى المالي داخل الاسرة وزيادة الديون وعدم القدرة على توفير الاحتياجات المعيشية قد يكون سببا في انتشار العنف الذي يعد من مظاهر التنمر .

3_العوامل النفسية كسبب للتنمر تتمثل في عدم قدرة الشخص على التحكم في غضبه والذي قد ينتج بسبب سوء المعاملة والاهمال داخل الاسرة واتباع الاساليب القاسية عند معاقبة الابناء وهذا ما يؤثر على سلوكهم داخل المدرسة ويدفعهم الى اتباع نفس الاسلوب عند تعاملهم مع الآخرين حيث يتأثر الطفل بما يقع عليه ويشاهده كما ان المشاكل التي تحصل بين الوالدين والتي تنتهي بالعنف والصراع يتأثر بها الابناء نفسيا وتدفعهم الى السلوك العدواني تجاه الآخرين (4) .

¹ المادة (309) مكرر ب من القانون رقم 189 لسنة 2020 بتعديل بعض احكام قانون العقوبات رقم 58 لسنة 1937. وكذلك المشرع الجزائري في قانون العقوبات اشار الى جريمة السب العلني واللفظي والقذف في المادة (298).

² محمد سالم الرميحي ، العنف الاسري وانعكاساته الامنية ، رسالة ماجستير في العلوم الجنائية ، مقدمة الى الاكاديمية الملكية للشرطة ، البحرين ، 2012م ، ص74.

³ هني صليحة ، المصدر السابق ، ص35.

⁴ ضياء مسلم عبد الامير غيبي ، الحماية القانونية من التنمر الالكتروني بجائحة كورونا (دراسة تحليلية مقارنة) ، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد (13) ، العدد (47) ، ص 99.

يتضح مما تقدم ان التمر يعود الى مجموعة من الاسباب المتداخلة منها النفسية كضعف الثقة بالنفس والغضب ومنها الاجتماعية سواء داخل الاسرة كالعنف والاهمال او من البيئة التي نشأ فيها الشخص او اقتصادية كالتفاوت في المعيشة فجميعها تؤدي الى السلوك العدواني المتمثل بالتمر .

المبحث الثاني

الاحكام القانونية لمسؤولية المرشد التربوي عن التمر

من المؤكد ان التمر ينشئ عنه فعل ضار يؤدي الى الحاق الاذى بالغير وهذا مدعاة الى قيام مسؤولية من صدر منه الخطأ الذي كان سببا لحدوث الضرر ، وبما ان التمر داخل المدرسة اصبح واسع الانتشار بين الاطفال والمراهقين فهنا يثور تساؤل حول مسؤولية المرشد التربوي عن التمر الحاصل داخل المؤسسة التعليمية والصادر من الطلبة تجاه بعضهم بكونه الشخص المسؤول عنهم وبمعالجة مشاكلهم النفسية والاجتماعية التي تعتبر من الاسباب الرئيسية لانتشاره فما هو الواجب القانوني له تجاه من يشرف عليهم ؟ ولو افترضنا حصول التمر بسبب التقصير او الاهمال فهل تكون هناك مسؤولية قانونية عليه ؟ وعلى ضوء ذلك نطرح في هذا المبحث الاساس القانوني لالتزام المرشد التربوي ثم التعرض لأركان مسؤوليته المدنية في حال قيامها والتطرق الى التعويض كأثر ناتج عنها بالتفصيل الآتي:

المطلب الاول

الاساس القانوني لالتزام المرشد التربوي عن التمر في المدارس

ان اساس الالتزام القانوني للمرشد التربوي عن التمر الحاصل بين التلاميذ يعود الى مجموعة من النصوص القانونية التي تلقي على عاتقه التزام بالرقابة والتوجيه وقد تطرقت مختلف القوانين المدنية والانظمة الداخلية الى هذا الالتزام في نصوصها التشريعية وعليه سنوضح الاساس القانوني لهذا الالتزام في القانون العراقي في الفرع الاول ، بينما سنخصص الفرع الثاني لبيان اساسه في القانون وفي القانون المصري .

الفرع الاول

الاساس في القانون العراقي

هو ما ورد في تعليمات المرشد التربوي رقم (1) لسنة 2012 والتي بينت جملة من المهام الملقاة على عاتقه وكان من بينها حماية الطلبة من المشاكل والاضطرابات النفسية والاجتماعية وملاحظة الظواهر السلبية والسلوكيات غير الصحيحة لديهم من اجل معالجتها وتجنب الوقوع فيها من خلال ارشادهم وتعليمهم (1) .

ويتمثل الالتزام القانوني للمرشد التربوي برقابة الطلبة في اتخاذ كافة الوسائل والتدابير اللازمة في الحدود المألوفة للحيلولة دون وقوع الاضرار التي يحدثها التلميذ في المدرسة فإن الالتزام بالرقابة لا يعني وضع التلميذ في حالة لا يمكن من خلالها القيام بأي حركة داخل المدرسة لأن هذا الالتزام غير قابل للتنفيذ وهنا التزام المرشد التربوي بالرقابة يتم بالحدود المألوفة التي يتطلبها وضع التلميذ في المدرسة من خلال توجيه الطالب نحو السلوكيات السليمة (2) .

وبما ان التمر يعتبر من السلوكيات غير الصحيحة التي تدفع الشخص المتمتم الى ايقاع الاذى الجسدي والنفسي لدى الضحية وعليه تبرز مسؤولية المرشد التربوي كونه مسؤولاً عن رقابة الطلبة والاشراف عليهم داخل المدرسة فواجب الرقابة يفرض عليه تعليم التلاميذ وتوجيههم الى

¹ هذا ما اشارت له المادة (2) من التعليمات بفقرتها الاولى التي تشير الى " تحصين التلاميذ ضد المشاكل والاضطرابات النفسية والاجتماعية " والتاسعة التي تنص على ان " ملاحظة الظواهر السلبية والسلوكيات غير الصحيحة لدى الطلبة " .

² سليمان مرقس ، مسؤولية الراعي المفترضة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1968م ، ص 148 .

السلوك القويم لذلك فإن تقصيره او اهماله يوجب مسؤوليته لإخلاله بالتزامه القانوني⁽¹⁾ . (عامر ، بدون سنة طبع ، ص 2472_ص2542).

اما بخصوص ما ورد في القانون المدني العراقي حول مسؤولية الشخص عمن تحت رقابته فقد اشارت المادة 218 الى انه " ف1_ يكون الاب ثم الجد ملزما بتعويض ما يحدثه الصغير ف2_ ويستطيع الاب او الجد التخلص من المسؤولية اذا اثبت انه قام بواجب الرقابة وان الضرر لا بد من وقوعه "

وعند تحليل النص اعلاه نلاحظ ان هذه المادة هي الاساس العام لمسؤولية الرقابة وتشمل كل من تقع على عاتقه واجبات رقابية بموجب القانون فالمرشع العراقي لا يقيم هذه المسؤولية إلا على الاب او الجد عند وجود الالتزام بالرقابة الذي مصدره القانون فهنا لا يكفي لترتب هذه المسؤولية ان يكون هناك شخص تحت رقابة شخص اخر بل لا بد من وجود التزام قانوني ووجود هذا الالتزام هو الذي يترتب قيام المسؤولية⁽²⁾ .

والمسؤولية هنا لا تتحقق الا اذا كان مرتكب الخطأ قاصرا لان الانسان البالغ يكون مسؤولا من الناحية الشرعية والقانونية عما يصدر منه من افعال وعليه فمتى ما بلغ الصغير سن الرشد يتحرر من هذه الرقابة حتى وان كان لا يزال مستمرا بالتعليم اما في حالة وجود مرض عقلي او جسدي فانه يحتاج الى هذه الرقابة فخلال هذه الفترة يكون الاب والجد مسؤولا عن كل ما يصدر من الصغير من افعال ومن بينها اذا صدر منه سلوك عدواني داخل المدرسة فمع هذا السلوك تتور مسؤولية وليه⁽³⁾ .

واضاف النص الى انه يمكن لولي الامر التخلص من هذه المسؤولية اذا اثبت انه بذل العناية اللازمة لرعاية الطفل لأن المرشع العراقي يبني هذه المسؤولية على عنصر الرقابة بحيث تنتفي المسؤولية اذا اثبتنا الاب او الجد انهما قاما بواجب الرقابة وان الضرر واقع لا محالة حتى مع قيامهما بواجب الرقابة أي ان الخطأ واقعا مهما بذلا من العناية والحرص ، وايضا يمكن ان تنتفي عنه المسؤولية اذا اثبتنا ان الخطأ وقع بسبب اجني لا يد له فيه وان الضرر حاصل لا محالة حتى في حال قيامهما بواجب الرقابة⁽⁴⁾ .

يتضح مما تقدم ان المرشع العراقي في القانون المدني قصر هذه المسؤولية على الاب والجد دون غيرهما فلا يكون المرشد التربوي مشمولا بأحكامها اما في تعليمات المرشد التربوي فقد ذكر من ضمن المهام الملقاة على عاتق المرشد التربوي هو ملاحظة الظواهر السلبية لدى الطلبة والعمل على معالجتها فهذا يعني ان المرشد التربوي في حال اخلاله بالالتزام الوارد في التعليمات تنهض مسؤوليته القانونية .

الفرع الثاني

الاساس في القانون المصري

ان موقف المرشع المصري اتسم بالوضوح القانون المدني المصري حول الالتزام القانوني للمرشد التربوي فقد اشارت المادة (173) الى انه " ف1_ كل من يجب عليه قانونا او اتفاقا رقابة شخص في حاجة الى الرقابة بسبب قصره ، او بسبب حالته العقلية ، او الجسمية يكون ملزما بتعويض الضرر الذي يحدثه هذا الشخص للغير ف2_ ويعتبر القاصر في حاجة الى الرقابة اذا لم يبلغ خمسة

¹ اسماء حسن عامر ، المصدر السابق ، ص2472_2542.

² سليمان مرقس ، محاضرات في المسؤولية المدنية في تقنيات البلاد العربية ، ج2، معهد الدراسات العربية العالية للنشر ، بلا مكان نشر ، 1960م ص16.

³ مشعان احمد السعيد ، المسؤولية الناشئة عن عمل الغير من وجهة نظر المرشع العراقي ، بحث منشور في مجلة كلية بلاد الرافدين ، ديالى ، 2022م ، ص124.

⁴ احمد شوقي محمد عبد الرحمن ، المسؤولية المقترضة لمتولي الرقابة (دراسة مقارنة بالقانون المصري والقانون الفرنسي) ، منشأة المعارف للنشر ، الاسكندرية ، 2008م ، ص51.

عشر سنة او بلغها ، وتنتقل الرقابة على القاصر الى معلمه في المدرسة او المشرف على الحرفة ، ما دام القاصر تحت اشراف المعلم او المشرف " (1).

ان المشرع المصري فرض على ولي الامر التزام قانوني بالرقابة من خلال سيطرته الفعلية على الطفل والرقابة هذه تكون بسبب قصر الطفل او بسبب حالته العقلية والجسدية فعلى ولي الامر ان يبذل من العناية والحرص ما يفرضه واجب الرقابة القانوني وبموجب هذه الرقابة يكون مسؤولاً عن كل يحدثه الصغير من ضرر بالآخرين ويجب عليه دفع التعويض للضرر (2). وفي الفترة التي يتواجد فيها الطفل داخل المؤسسة التعليمية هنا ينتقل واجب الرقابة من الاب الى القائمين على العملية التعليمية ومن بينهم المعلم والمرشد التربوي فمسؤوليتهم مكملية لمسؤولية ولي الامر وعليهم اتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لمنعه من الحاق الضرر بغيره من التلاميذ (3). وبهذا يكون المشرع المصري قد قرر حكماً موضوعياً يقضي بأن القاصر الذي لم يبلغ الخامسة عشر من العمر يكون بحاجة الى الرعاية والرقابة وان الالتزام برقابة القاصر يقع على عاتق من له الولاية عليه وهذا الالتزام ينتقل الى المعلم او المشرف وكل من لديه التزام قانوني في المدرسة فالالتزام الرقابة هنا ينهض بسبب الحاجة اليه ويفرضه الواجب القانوني على من يتولى الاشراف والتوجيه على الاشخاص الآخرين (4).

فقيام احد التلاميذ بالتنمر على غيره واصابته بضرر بسبب ذلك تقوم معه مسؤولية المرشد في المدرسة طالما ان التنمر حصل في الفترة التي انتقلت فيها الرقابة من ولي الامر الى المسؤولين داخل المؤسسة التعليمية ومن بينهم المرشد التربوي كونه مسؤولاً عن الاشراف على الطلبة وتوجيههم من خلال عقد اللقاءات المنتظمة بصورة دورية لتنبيههم الى مخاطر هذه الجريمة واثارها (5).

وعند مقارنة ما ورد من نصوص قانونية في التشريع العراقي والمصري حول الاساس القانوني لالتزام المرشد التربوي نلاحظ ما يلي :

1_ ان المشرع العراقي في القانون المدني لم ينص على مسؤولية من يتولى الرقابة على القاصر من غير الاب او الجد كالمُرشد التربوي وغيره واكتفى بالإشارة الى قصر المسؤولية على الاب والجد اما المشرع المصري فقد اشار الى مسؤولية ولي الامر وغيره من الاشخاص ممن هم ملتزمين بالالتزام القانوني تجاههم تحت رقابتهم .

2_ ان المشرع العراقي لم يتطرق الى انتقال الرقابة من الاب او الجد الى افراد المؤسسة التعليمية ويعتبر ذلك نقصاً في التشريع العراقي كون القاصر في هذه الفترة لا يتواجد في منزله وبالتالي لا يكون خاضعاً لرقابة ولي امره في حال ارتكب خطأ نتج عنه ضرر بأحد الاشخاص اما المشرع المصري فنص بشكل مباشر على انتقال الرقابة الى المعلم والمشرف وغيرهم من الاشخاص فهم ملتزمين قانوناً برقابة القاصر .

المطلب الثاني

اركان مسؤولية المرشد التربوي المدنية عن التنمر في المدارس

- 1_ ويقابلها نص المادة 134 (معدلة) من القانون المدني الجزائري التي تنص على انه " كل من يجب عليه بموجب القانون او الاتفاق رقابة شخص ما بسبب قصره او حالته الجسمية والعقلية يكون ملزماً بتعويض الضرر الذي يلحقه بالغير ويستطيع المكلف بالرقابة التخلص منها اذا اثبت انه قام بالرقابة وان الضرر لا بد من حدوثه " .
- 2_ سليمان مرقس ، مسؤولية الراعي المفترضة ، المصدر السابق ، ص 104.
- 3_ اسامة احمد بدر ، النظرية العامة لمسؤولية المعلم المدنية في مبادئها القانونية وواجهها العملية (دراسة فقهية قضائية مقارنة في القانون المصري والقانون الفرنسي) ، بلا مكان نشر ، 1999م ، ص 71.
- 4_ عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني نظرية العقد ، ج1، مطبعة دار الكتب المصرية ، بلا سنة نشر ، ص 1131.
- 5_ سمير حامد عبد العزيز الجمال ، المسؤولية المدنية عن الايذاء المبهج (دراسة مقارنة) ، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق _ جامعة المنصورة ، المجلد (9) ، العدد (68) ، ص 2019م ، ص 143.

مما لا شك ان مصطلح المسؤولية المدنية يشير الى معنى النظام والهدف منه تعويض الاضرار التي تصيب الغير نتيجة للأفعال الغير مشروعة او الضارة التي تصدر من شخص ولا تشتمل على معنى العقاب وانما فقط ازالة ما نشأ عن هذا الفعل من اضرار ، وبما ان التتمر في المدرسة بمفهومه السابق ينشأ عنه فعل يلحق ضررا بأحد التلاميذ سواء باللفظ او الاعتداء الجسدي وهذا مدعاة لقيام المسؤولية المدنية الذي تبنى عليه مطالبة من لحقه الضرر بتعويضه عن الضرر الحاصل وهذه المسؤولية لا تقوم ان لم تتوفر اركانها الثلاثة وفيما يلي تفصيل لهذه الاركان :

قبل الحديث عن اركان المسؤولية المدنية لابد من التطرق الى تعريفها فهي تعني كل التزام ينشأ عنه ضرر للغير ويوجب على من صدر منه التعويض وبشكل عام ان هذا المصطلح يعني الاخلال بالالتزام سواء كان مصدر هذا الالتزام العقد او القانون ويمكن تقسيمها الى نوعين المسؤولية المدنية العقدية والمسؤولية المدنية التقصيرية⁽¹⁾.

وبالعودة الى الاساس القانوني لقيام هذه المسؤولية نلاحظ ان التشريعات اخذت بها في نصوصها المدنية فقد اشار المشرع العراقي اليها في المادة (202) بقولها " كل فعل ضار بالنفس من قتل او جرح او ضرب او أي نوع من انواع الايذاء يلزم بالتعويضات من احدث الضرر " والمادة (204) " كل تعد يصيب الغير يستوجب التعويض " اما المشرع المصري فقد ذكر هذه المسؤولية في المادة (163) التي تنص على انه " كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض " (2).

وبما ان المرشد التربوي يكون ملتزم بالالتزام مصدره القانون فان المسؤولية الناشئة هي المسؤولية التقصيرية الناتجة عن إخلاله بالالتزام القانوني المتمثل بالرقابة والاشراف وان صور الاخلال تتحقق فيما لو اهمل المرشد التربوي رقابته على الطلبة مما يساعد على وقوع حوادث التتمر الاعتداءات بينهم او بتقصيره في اداء التوجيه النفسي والتربوي الذي يهدف الى حماية الطلبة (3).

اما اركانها فتتمثل بما يلي :

اولا : الخطأ

فأول اركان هذه المسؤولية هو الخطأ (4) وقد اختلفت الآراء في تحديد معنى الخطأ التقصيري وهو الذي يحصل نتيجة الاخلال بالالتزام القانوني مقتضاه الالتزام بالتبصر واليقظة والحيطة حتى لا يتم الاضرار الى الغير ، فمتى انحرف الشخص عن هذا السلوك وتجاوز الحدود التي يوجب القانون عليه الالتزام بها في سلوكه سواء كان بتعمد منه او نتيجة لإهماله وتقصيره وكان لديه التمييز والادراك ، فهنا توفر ركني الخطأ الركن المعنوي المتمثل بالإدراك والركن المادي المتمثل بانحراف السلوك وتعدى الحدود والواجبات (5).

ثانيا : الضرر

¹ _ محمد رفعت عبد الرؤوف ، تقدير التعويض عن الخطأ ، بحث منشور في مجلة بحوث الشرق الاوسط ، العدد (48) ، 2019م ، ص 418.

² _ القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951 والقانون المدني المصري رقم (131) لسنة 1948 ويقابلها نص المادة (124) من القانون المدني الجزائري رقم (75_58) لسنة 1975 التي اشارت الى انه " كلا فعل أيا كان يرتكبه الشخص بخطئه ويلحق ضررا بالغير يلزم من كان سببا في حدوثه بالتعويض " .

³ _ تعليمات الارشاد التربوي رقم (1) لسنة 2012.

⁴ _ ومما تجدر الاشارة اليه انه لم يرد تعريف للخطأ في القوانين المدنية المختلفة باستثناء ما ذكر في القانون التونسي في المادة (83 ف3) والقانون المغربي في المادة (78 ف3) والتي تطرقت الى خطأ الاهمال الخطأ العمدي فقد اشارت المادتان على ان " الخطأ هو عبارة عن اهمال ما يجب او القيام بما يجب الامتناع عنه دون قصد ايقاع الضرر " نقلا عن محمد صديق محمد وآخرون ، قواعد المسؤولية التقصيرية الشخصية بين القوانين العراقية والقوانين المعاصرة ، بحث منشور في مجلة الراصد للحقوق ، المجلد (15) ، العدد (52) ، 2017م ، ص 133.

⁵ _ عبد الرزاق احمد السنهاوري ، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد (نظرية الالتزام بوجه عام) ، ج2، ط3، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2009م ، ص 881 وما بعدها .

ان تحقق الخطأ لا يكفي لقيام هذه المسؤولية فلا بد ان يترتب على هذا الخطأ ضرراً يلحق بالغير ، فالضرر هو شرط اساسي لهذه المسؤولية اذ لا يتصور ان تقاه هذه المسؤولية على فعل لا يترتب ضرراً حتى وان كان هذا الفعل خاطئاً ، ان المقصود بالضرر هو الاذى الذي يصيب الانسان في جسده او بصرته او عاطفته او بشرفه فيكفي لوقوع الضرر ان يمس مصلحة مشروعة للشخص ⁽¹⁾ . والضرر كركن للمسؤولية التقصيرية يقسم الى قسمين الضرر المادي والضرر الادبي فالضرر المادي يقصد به الاخلال بمصلحة مالية للشخص المضرور فهو ما يصيبه بجسده او بماله فيشمل ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب ، اما الضرر الادبي فيعني ما يصيب المضرور في شعوره او عاطفته او شرفه او كرامته والضرر بنوعيه يشترط فيه امن يكون محقق الوقوع او يقع في المستقبل وان يكون مباشراً وان يصيب مصلحة مشروعة او حق للمضرور ⁽²⁾ .

ثالثاً : العلاقة السببية

ان الركن الثالث للمسؤولية التقصيرية هو توفر العلاقة السببية بين الخطأ الصادر من الشخص والضرر الذي لحق المضرور فلا بد ان يكون هذا الضرر نتيجة لهذا الخطأ الصادر فيقع على عاتق المضرور اثبات ان الضرر الذي لحقه هو بسبب هذا الخطأ فإذا تمكن من اثبات ذلك قامت قرينة قضائية على وجود العلاقة السببية ⁽³⁾ .

ومن خلال الرابطة السببية يتحدد نطاق المسؤولية التقصيرية في حالة تعاضم الاضرار وما اذا كان الضرر الاول هو الذي تسبب في غيره من الاضرار ، ومن ثم يقع على عاتق من صدر منه الضرر الاول الالتزام بتعويض من اصابه الضرر عن جميع الاضرار التي لحقت به لا الخطأ الاول الصادر منه هو الذي تسبب في تفاقم هذه الاضرار ⁽⁴⁾ .

فعلى من اصابه الضرر اثبات بين الخطأ الصادر من المتنمر والضرر الذي اصابه ولكي يستطيع من تسبب بالضرر درء المسؤولية عن نفسه فعليه اثبات ان الضرر الذي حدث للمضرور يعود لسبب اجنبي لا دخل له فيه ⁽⁵⁾ .

ولقاضي المحكمة السلطة التقديرية في بحث مدى توفر العلاقة السببية بين الخطأ الصادر من المسؤول والضرر الذي لحق المضرور فمتى تحقق لديه من خلال الوقائع والقرائن القانونية والادلة ان الضرر الذي اصاب المضرور هو نتيجة للخطأ الصادر من المسؤول قامت المسؤولية المدنية التقصيرية اما اذا لم يتيقن من ان الاضرار التي لحقته نتيجة لهذا الخطأ فهنا تنتفي الرابطة السببية ⁽⁶⁾ .

وعند تطبيق اركان المسؤولية المدنية على جريمة التنمر داخل المدارس نلمح ان الخطأ كركن فيها يتحقق بإخلال المتنمر بالتزامه القانوني المتمثل بالالتزام بالتعليمات المدرسية والتي من بينها حسن السلوك وتجنب الاساءة الى الطلبة وكذلك الخطأ الصادر من المسؤول عن الطلبة وهو المرشد التربوي او المرشد الطلابي بأخلاله بالالتزام بالأشراف والرقابة على الطلبة ذوي السلوك غير السليم اما بالنسبة للضرر الذي يصيب الضحية فهو يتمثل بالأثار السلبية على المستوى النفسي والاجتماعي وتدني المستوى الدراسي اما

¹ _ سليمان مرقس ، الوافي في شرح القانون المدني (الفعل الضار والمسؤولية المدنية) ، ج2 ، ط5 ، مطبعة السلام ، القاهرة ، 1988م ، ص133.

² _ المصدر نفسه ، ص 137.

³ _ انور سلطان ، الموجز في النظرية العامة للالتزام (مصادر الالتزام) ، دار الجامعة الجديدة ، القاهرة ، 2005م ، ص 268.

⁴ _ ايمن احمد الدلوع ، المسؤولية المدنية الناشئة عن الممارسات غير المشروعة عبر مواقع التواصل الاجتماعي ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2018م ، ص 209 .

⁵ _ وهذا ما اشارت له المادة (211) من القانون المدني العراقي والمادة (165) من القانون المدني المصري .

⁶ _ سمير حسني المصري ، المسؤولية التقصيرية الناشئة عن استخدام الانترنت (دراسة مقارنة بالقانون الانجلو امريكي) ، ط1 ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2017م ، ص 324.

بخصوص الرابطة السببية فمتى اثبت الطالب المضرور ان الضرر الذي اصابه هو نتيجة لفعل المتكرر ونتيجة لخطأ المرشد التربوي فهنا تتحقق المسؤولية المدنية .

المطلب الثالث

التعويض الناشئ عن اخلال المرشد التربوي بالتزامه القانوني .

ان الاثر المترتب على المسؤولية التقصيرية للمرشد التربوي هو التعويض والذي نجد اساسه القانوني في المادة (204) من القانون المدني العراقي والمادة (163) من القانون المدني المصري المشار اليهما سابقا وقبل الحديث عن التعويض لابد من الاشارة الى ان واجب الرقابة يفرض على المرشد التربوي والعاملين في المؤسسات التعليمية ارشاد التلاميذ وتعليمهم وبذل العناية المعقولة وعدم الاهمال لذا فان مسؤولية المرشد التربوي كونه احد الاعضاء العاملين في المؤسسات التعليمية تتحقق في حال عدم اتخاذه الاحتياطات اللازمة لمواجهة كافة المخاطر الحاصلة داخل المدرسة ومن بينها التمتع للطلبة من القيام بالحق الاذى ببعضهم البعض والسؤال الذي يثور هنا في الاحوال التي يحصل فيها التمتع على من ترفع دعوى المسؤولية ؟ وماذا يشمل التعويض الذي يقره القاضي للمتضرر ؟ هذا ما سيتم طرحه في الفرعين الآتيين :

الفرع الاول

دعوى المسؤولية في مواجهة المرشد التربوي

لقد اختلفت مواقف التشريعات المدنية في الاحوال التي تتحقق فيها المسؤولية المدنية للعاملين في المؤسسة التعليمية ومن ضمنهم المرشد التربوي تجاه الطلبة حول من يقع على عاتقه الالتزام بدفع التعويض فبعضهم اقر احلال مسؤولية الدولة والتزامها بدفع التعويض⁽¹⁾ . بينما تغاضت تشريعات اخرى ومن بينها المشرع المصري والعراقي على الاخذ بمبدأ الحلول واكتفت بإقرار مسؤوليتهم عن الاضرار الناتجة عن اعمال الوظيفة . وبالعودة الى نص المادة (173) من القانون المدني المصري التي بينت النطاق الخاص بمسؤولية متولي الرقابة عن تحت رقابته بما فيهم المعلم والمشرف الملاحظ ان المشرع المصري لم يلقي بمسؤولية متولي الرقابة بأشخاص محددين واعتبر ان هذا الالتزام مصدره القانون او الاتفاق وهذا ما يبدوا واضحا في نص المادة ذاتها⁽²⁾ . اما المشرع العراقي فلم يتضمن القانون المدني نصوصا خاصة توضح مسؤولية المرشد التربوي المدنية تجاه التلاميذ في الاحوال التي يحصل فيها التمتع المدرسي اثناء تأديته لوظيفته وبالعودة الى القواعد العامة في المسؤولية المدنية فإن الشخص المتضرر من التمتع بإمكانه رفع دعوى المسؤولية في مواجهة المرشد التربوي باعتباره مسؤول مسؤولية شخصية . وقد يفضل صاحب الحق رفع الدعوى على الشخص الذي يتبعه المرشد التربوي ، وهو وزارة التربية هذا من جانب ومن جانب اخر ان الخطأ الصادر من المرشد التربوي يعد خطأ صادرا من شخص عاملا في خدمة مرفق التعليم العام

¹ ان إحلال مسؤولية الدولة محل اعضاء التعليم وضعه المشرع الفرنسي وبدأ ذلك في اصداره قانونا يتضمن ذلك في العشرين من تموز عام 1899 الذي حدد نطاق الحلول ليشمل مسؤولية المعلم على اساس الخطأ المفترض ثم اصدر تشريعا في عام 1937 وسع فيه من نطاق مسؤولية الدولة لتشمل جميع اعضاء المؤسسة التعليمية . نقلا عن محمد سعيد الرحو و هوزان عبد المحسن عبد الله ، المسؤولية المدنية للمعلم عن الاخطاء الناتجة عن وظيفته ، ص21 ، تاريخ الزيارة ، 2025/10/23 بحث منشور على الرابط التالي :

<https://reseachgate.net/publication/304328922>

² راجع مجموعة الاعمال التحضيرية للقانون المدني المصري ، ج2، ص406_407.

الذي تديره الدولة بوصفه احد اشخاص القانون العام وقد تم تعيينه بقرار من السلطة المختصة ، فتتوفر فيه العناصر التي تقوم عليها فكرة الموظف الاداري (1) .
يضاف الى ذلك ان الخطأ المفترض للمرشد التربوي قد وقع منه اثناء تأديته لوظيفته وعلى اساس ذلك تثار مسؤولية الادارة عن اعمال الموظفين فتنهض مسؤولية المتبوع عن اعمال التابع (2) .

وتعتبر وزارة التربية متبوعا طالما انها تمارس السلطة الفعلية في اصدار الاوامر الى التابع (المرشد التربوي) في طريقة ادائه لعمله والرقابة على تنفيذ ما تصدره من اوامر ومحاسنته في حال الخروج عليها (3) .

فلابد لتقرير مسؤولية المتبوع (الدولة) عن اخطاء تابعها (المرشد التربوي) من توفر مجموعة من الشروط تتمثل بوجود علاقة التبعية بين التابع والمتبوع وتحقق هذه العلاقة اذا كان للمتبوع على التابع سلطة فعلية تخوله رقابته وتوجيهه الامر الثاني ان يصدر خطأ من التابع تقوم معه المسؤولية المدنية واخيرا ان يرتكب الخطأ اثناء تأديته للوظيفة فإذا ارتكبه في وقت اخر لم تتحقق مسؤولية المتبوع وان صدور الخطأ من التابع اثناء القيام بعمله يشير الى تقصير من جانب المتبوع في رقابة التابع (4) .

وان قرينة الاخلال بواجب الرقابة الذي يفرضه القانون قرينة قابلة لأثبات عكسها من خلال اثبات ان المرشد التربوي اتخذ كافة الاحتياطات لمنع حدوث التمر او منع حدوث أي اعتداء اخر ينطوي على معنى التمر الامر الذي معه تنتفي مسؤولية المدنية (5) من خلال اثبات انه قام بواجبه الرقابي وبذل العناية المطلوبة لمنع التلاميذ من القيام بأي تصرف مضر داخل المدرسة كما ويقع على عاتق المدرسة اثبات انها لم تصدر من جانبها أي اهمال في القيام بواجب الرقابة (6) .

وفي جميع الاحوال ان المحكمة المختصة هي التي تملك السلطة في تقدير مدى كفاية التدابير المتخذة من قبل المرشد التربوي لاعتباره مخطئا اذا لم يتخذ التدابير الوقائية التي تؤمن قيامه بواجبه الرقابي وعندئذ تقوم مسؤولية المتبوع ويلتزم بدفع التعويض لمن لحقه الضرر (7) .

كقاعدة عامة عندما يحكم على المتبوع بالتعويض عن الضرر الذي يسببه التابع نتيجة الخطأ والاهمال ، فإن المتبوع يتحمل التعويض تجاه المتضرر لأن القانون اقام قرينة مسؤولية المتبوع عن اعمال التابع اثناء تأدية وظيفته (8) .

1 _ سليمان محمد الطماوي ، القضاء الاداري (قضاء التعويض وطرق الطعن في الاحكام) ، ج2 ، دار الفكر العربي ، بل مكان نشر ، 1986م ، ص 266 _ 267.

2 _ سليمان مرقس ، المصدر السابق ، ص 273؛ راجع نص المادة (219) من القانون المدني العراقي التي بينت ما يلي " الحكومة والبلديات والمؤسسات التي تقوم بخدمة عامة وكل شخص يستغل احد المؤسسات الصناعية والتجارية مسؤولون عن الضرر الذي يحدثه مستخدموهم اذا كان الضرر بسبب تعدي منهم اثناء القيام بخدماتهم) .

3 _ عبد المجيد الحكيم ، الموجز في شرح القانون المدني ، ج1، ط5، مطبعة نديم ، بغداد ، بلا سنة نشر ، ص572.

4 _ حسن علي الذنون ، المبسوط في شرح القانون المدني (المسؤولية عن فعل الغير) ، ط4، دار وائل للنشر ، عمان _ الاردن ، 2006م ، ص 435.

5 _ وهذا ما اشارت له المادة (219) الفقرة الثانية " ويستطيع المخدم التخلص من المسؤولية اذا اثبت انه بذل ما ينبغي من العناية لمنع وقوع الضرر وان الضرر لا بد من وقوعه " ؛ وذات المعنى وضحت الفقرة الثالثة من المادة 173 من القانون المدني المصري بقولها " ان المكلف بالرقابة بإمكانه التخلص من المسؤولية اذا اثبت انه قام بواجب الرقابة وان الضرر لا بد واقعا حتى مع بذل العناية " .

6 _ اسماء حسن عامر ، المصدر السابق ، ص 2543.

7 _ المصدر نفسه ، ص 2544.

8 _ المادة (219) من القانون المدني العراقي المذكورة اعلاه .

والسؤال الذي يثور هنا في الحالات التي يحصل فيها التنمر المدرسي نتيجة لخطأ المرشد التربوي وإهماله بواجب الرقابة ودفعت الإدارة التعويض نيابة عنه تبعاً لعلاقة التبعية فهل يجوز للمسؤول الرجوع على المرشد التربوي بمبلغ التعويض ؟

هذا التساؤل اجابت عنه المادة (220) من القانون المدني العراقي والمادة (175) من القانون المدني المصري عندما تحدثتا حول المسؤولية المدنية الناجمة عن فعل الغير⁽¹⁾ . وطبقاً لنص القانون المدني المصري فإنه يستلزم لرجوع المتبوع على التابع (المرشد التربوي) ان يثبت ان الفعل غير المشروع الصادر من الطالب المتنمر والذي تسبب بالضرر ناجماً عن خطأ المرشد التربوي من اجل مقاضاته وأخذ التعويض منه جزاء لخطئه في الرقابة⁽²⁾ .

اما المشرع العراقي فقد اجاز للمتبوع الرجوع على التابع (المرشد التربوي) بكل ما دفعه من تعويض لمن اصابه الضرر بسبب التنمر ولا حاجة هنا الى اثبات خطأ المرشد التربوي لأن هذا الخطأ سبق وان اثبته المتضرر⁽³⁾ .

نستشف من كل ما تقدم ان المشرع المصري والعراقي قد قررا حكماً يتمثل برفع دعوى المسؤولية المدنية الناتجة عن الإهمال والتقصير والخطأ المفترض في مواجهة القائمين بالمؤسسة التعليمية ومن ضمنهم المرشد التربوي ولكنهم اختلفوا في اساس فرض المسؤولية فالمشرع المصري ومن منطوق المادة (173) اعتبر المرشد او المشرف التربوي من الاشخاص الذين يلتزمون بموجب القانون او الاتفاق برقابة التلاميذ فالرقابة هنا نابعة من الولاية والاشراف او التوجيه اما في القانون المدني العراقي فأرجع مسؤولية المرشد التربوي الى سلطة الرقابة الفعلية الناجمة عن علاقة التابع بالمتبوع .

الفرع الثاني

التعويض وصوره

يعتبر التعويض من اهم الآثار المترتبة على قيام المسؤولية التقصيرية ، اذ يمثل الغاية النهائية من تقرير هذه المسؤولية فهو الوسيلة التي يمكن بواسطتها اعادة التوازن الذي اختل نتيجة الضرر الواقع على المضرور فتمت تحقيق الضرر وثبتت العلاقة السببية بينه وبين الخطأ نشأ حق المضرور في التعويض بوصفه اداة لجبر الضرر ورده الى الحالة التي كان عليها قبل وقوع الفعل الضار⁽⁴⁾ .

فعندما يحصل التنمر داخل المدرسة وينتج عنه ضرر يصيب احد التلاميذ هنا يحق للطالب المتضرر المطالبة بتعويض الاضرار الناجمة عن التنمر والتي لحقت به ويشمل التعويض كل انواع الضرر التي يقرها القانون المدني واولها الضرر المادي الذي يقصد به ما يصيب الذمة المالية فيسبب لصاحبها خسارة مالية ويشمل الاضرار التي تصيب الشخص في سلامة جسمه كالإيذاء والضرب⁽⁵⁾ .

ويتمثل الضرر المادي في التنمر في ما يتعرض له الطالب من الاذى البدني وخسارة الطالب للفرص التعليمية بسبب الغياب المتكرر عن المدرسة نتيجة للتنمر او النفقات المدفوعة لعلاجها كلها تدخل ضمن الاضرار المادية التي تصيبه او تصيب ولي الامر

¹ _ فقد اشارت المادة (220) بقولها " للمسؤول عن عمل الغير الحق في الرجوع عليه بما ضمنه " ؛ اما المادة (175) فقد بينت " للمسؤول عن عمل الغير حق الرجوع في الحدود التي كان فيها مسؤول عن تعويض الضرر " .

² _ محمد سعيد الرحو و هوزان عبد المحسن ، المصدر السابق ، ص29.

³ _ عبد المجيد الحكيم ، المصدر السابق ، ص584.

⁴ _ عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني (نظرية الالتزام بوجه عام _ مصادر الالتزام) ، ج1، ط7، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1998، ص 1025 _ 1027.

⁵ _ المصدر نفسه ، ص1196.

ومن ثم الضرر الادبي الذي يقصد به الضرر الذي يصيب مصلحة غير مالية للمضرور او ضرر يصيب الجسم فيحدث تشويها فيه فيتألم المتضرر لذلك او ضرر يصيب الشخص في سمعته او في اعتباره ⁽¹⁾. والضرر الادبي في التتمر هو الاثر النفسي والمعنوي الذي يصيب الطالب المتمر عليه بسبب الفعل غير المشروع ويشمل الخوف والالام النفسي والقلق والاكتئاب ⁽²⁾.

والتعويض في المسؤولية المدنية يكون على نوعين اما بإعادة الحال الى ما كان عليه او بتخفيف من وطأة الضرر الا ان الشائع في المسؤولية التقصيرية الناشئة عن التتمر هو التعويض النقدي المقصود به ما يدفعه المسؤول عن الفعل الضار من نقود الى المتضرر لإصلاح الضرر الناتج عن الفعل الضار سواء كان الضرر مالي او جسدي او ادبي ⁽³⁾. (الفضل ، 1991، ص371).

ويعد التعويض النقدي من القواعد العامة في المسؤولية التقصيرية فلأصل ان يكون التعويض نقدي وتعد النقود افضل وسيلة لتعويض الاضرار سواء كانت مادية او ادبية ولا صعوبة في هذا التعويض اذا كان الامر متعلق بمسألة مادية الا ان الصعوبة تكمن في حال حدوث الضرر الادبي الذي لا يمكن تقديره بالنقود اذ لا توجد صلة بين الاذى النفسي الذي يلحق الشخص بسبب التتمر ويمس شرفه او وعواطفه ويؤثر على نفسيته وبين المبلغ النقدي الذي تحكم به المحكمة الا ان هذا لا يكون مانعا من التعويض النقدي للأضرار المعنوية اذا رضي بها من وقع عليه الضرر ⁽⁴⁾.

نستنتج من ذلك ان التعويض هو الاثر الرئيسي الناجم عن تحقق المسؤولية التقصيرية للمرشد التربوي الناشئة عن حدوث التتمر المدرسة عندما تتوفر اركانها الثلاثة المتمثلة بالخطأ المفترض بإخلاله بواجبه القانوني وحصول ضرر الحق بمن وقع عليه التتمر بالإضافة الى وجود الرابطة السببية بين الضرر وخطأ المرشد التربوي.

الخاتمة

بعد ان انتهينا من بحث الدراسة المجتمعية الموسومة بمسؤولية المرشد التربوي المدنية الناشئة عن التتمر داخل المدرسة لاب من ايراد النتائج والتوصيات التي تم التوصل اليها :

اولا : النتائج

1_ توضح لنا من الدراسة ان مفهوم المرشد التربوي ينصرف الى كل شخص يباشر الاشراف والارشاد للأفراد والجماعات في المؤسسات التعليمية من خلال استخدام قدراته وامكانياته وخبرته المهنية وبالتعاون مع الاطراف الساندة له كالمدير والمعلم والاهل من اجل التغلب على المشاكل التي يواجهها الطلبة .

2_ تجلى لنا ان هناك مجموعة من الواجبات الملقة على عاتق المشرف التربوي والمنصوص عليها في التعليمات التي تصدرها وزارة التربية والمتعلقة بالدور الرقابي والارشادي الذي يمارسه داخل المؤسسة التعليمية .

3_ ان المشرع العراقي في قانون العقوبات النافذ لم يتطرق الى تعريف التتمر وانما اشار الى الجرائم التي تنطوي على معنى التتمر والمتمثلة بجريمة السب والقذف اما

¹ عبد الحي حجازي ، النظرية العامة للالتزام (مصادر الالتزام) ، ج2، مطبعة نهضة مصر ، مصر ، 1954م ، ص473.

² اسماء حسن عامر ، المصدر السابق ، ص2517.

³ منذر عبد الحسين الفضل ، الضرر المعنوي في المسؤولية المدنية ، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد (6) ، العدد (2_1) ، بغداد ، 1987م ، 373.

⁴ سليمان مرقس ، الوافي في شرح القانون المدني (الفعل الضار والمسؤولية المدنية) ج2، المصدر السابق ، ص302.

المشرع المصري فقد اورد تعريف للتنمر بأنه كل فعل او قول او قوة او سيطرة للجاني يسبب في الحاق الضرر بالضحية ويجعله موضع سخرية بين ابناء المجتمع .

4_ ومن النتائج التي ظهرت ان هناك مسؤولية مدنية تترتب على جريمة التنمر الحاصل في المدارس متى ما توفرت اركانها الثلاثة الخطأ والضرر والعلاقة السببية والتي يكون اساسها القانوني النصوص الواردة في القوانين المدنية كالقانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951 والقانون المدني المصري رقم 131 لسنة 1948.

5_ ظهر لنا من خلال دراسة مسؤولية المرشد التربوي ان هناك التزام قانوني يقع على عاتقه كونه ملتزماً بموجب القانون برقابة من هم تحت رقبته وهم الطلبة اثناء تواجدهم في المدرسة وهنا تثور مسؤوليته التقصيرية اذا صدر منه فعل مخالف للالتزام القانوني وثبت انه كان مهملاً ومقصراً باتخاذ كافة التدابير اللازمة لمنع وقوع لاعتداءات بين الطلبة .

6_ ان النتيجة الطبيعية لتحقيق المسؤولية التقصيرية للمرشد التربوي هو الالتزام بدفع التعويض لمن اصابه الضرر بسبب اخلاله بالتزامه القانوني الا اذا اثبت انه مارس الرقابة دون تقصير او اهمال .

ثانياً : التوصيات

- 1_ تحرير نصوص تشريعية للحد من ظاهرة التنمر وتشديد العقوبة لهذه الجريمة ومسايرة ما انتهجه المشرع المصري من تحديد الافعال التي تنطوي على معنى التنمر خاصة وان هذه الظاهرة تنتشر في المجتمع بشكل متزايد .
- 2_ إجراء تعديل تشريعي يتعلق بتعليمات المرشد التربوي رقم (1) لسنة 2012 بإضافة نصوص قانونية تتحدث عن مسؤولية المرشد التربوي فيما لو خالف لمهام الملقاة على عاتقه والبتي يترتب عليها قيام مسؤوليته التقصيرية .
- 3_ زيادة توعية الطلبة حول مسألة التنمر وأشكاله من خلال القيام بحملات التوعية داخل المدرسة وبالتعاون مع اعضاء المؤسسة التعليمية وبمشاركة اولياء الامور ويتم من خلالها تعليم الأسرة بأساليب التربية السليمة لتجنب التصرفات العنيفة لدى ابنائهم .

الهوامش

- 1_ جمال الدين مكرم ابن منظور ، لسان العرب ، ج6، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2003، ص 374 وما بعدها .
- 2_ ابراهيم مصفى وآخرون ، المعجم الوسيط ، ج1، مجمع اللغة العربية للنشر ، القاهرة _ مصر ، 1380هـ ، ص 113.
- 3_ عبد الله ابو زعيزع ، اساسيات الارشاد النفسي والتربوي بين النظرية والتطبيق ، ط1، دار يافا العلمية للنشر ، عمان _ الاردن ، 2009 ، ص226.
- 4_ عواطف محمود خضرة ، التوجيه والارشاد التربوي المعاصر ، ط1 ، الاكاديميون للنشر ، عمان _ الاردن ، 2014م، ص166.
- 5_ وقد ورد للمرشد التربوي تعريف في دليل وزارة التربية العراقية لسنة 1988 التي بينت ان المرشد التربوي " هو احد اعضاء الهيئة التدريسية الذي يتميز بكافة المؤهلات لدراسة مشاكل الطلبة من خلال قدرته على جمع المعلومات المتصلة بالطالب نفسه او بالبيئة المحيطة به لمساعدته في ايجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلات "
- 6_ احمد بلعيد وآخرون ، ادراك التلاميذ لدور مستشار التوجيه والارشاد المدرسي والمهني ، بحث منشور في مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع ، المجلد (4) ، العدد(3) ، 2022م، ص 13.
- 7_ عبد الله الطراونة ، مبادئ التوجيه والارشاد التربوي ، ط1، دار يافا العلمية للنشر ، عمان _ الاردن ، 2009م، ص37.
- 8_ هني صليحة ، دور مستشار التوجيه والارشاد المدرسي والمهني في مواجهة التنمر المدرسي ، دراسة ميدانية مقدمة الى جامعة بن خلدون _ كلية العلوم الانسانية ، الجزائر ، 2023، ص 15.
- 9_ حمو عياش ، واقع التوجيه المدرسي في ضوء تطبيق استراتيجيات المقاربة بالكفاءات من وجهة نظر مستشاري التوجيه ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الجزائر _ كلية علم النفس التربوي ، 2012م، ص 46_ 49.
- 10_ عواطف محمود خضرة ، المصدر السابق ، ص183.
- 11_ تعليمات الارشاد التربوي رقم (1) لسنة 2012.
- 12_ عبد الله ابو زعيزع ، المصدر السابق ، ص326.

- 13_ تعليمات الارشاد التربوي لسنة 2012.
- 14_ عواطف محمود خضرة ، المصدر السابق ، ص192.
- 15_ المصدر نفسه ، ص188.
- 16_ تعليمات الارشاد التربوي لسنة 2012.
- 17_ عواطف محمود خضرة ، المصدر السابق ، ص190.
- 18_ المصدر نفسه ، ص191.
- 19_ عواطف محمود خضرة ، المصدر السابق ، ص200.
- 20_ هني صليحة المصدر السابق ، ص22.
- 21_ احمد شباح ، معايير التوجيه المدرسي وأثارها في رفع مستوى التحصيل الدراسي ، اطروحة مقدمة الى جامعة الجزائر ، قسم علم النفس المدرسي ، 2018، ص 132 _ 133.
- 22_ عواطف محمود خضرة ، المصدر السابق ، ص202.
- 23_ محمد مرتضى الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس ، ج10، دار الهداية للنشر ، القاهرة _ مصر ، بلا سنة نشر ، ص298.
- 24_ جمال الدين مكرم بن منظور ، المصدر السابق ، ج5 ، ص235.
- 25_ اسماء حسن عامر ، المسؤولية المدنية الناشئة عن التمر (دراسة مقارنة) ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق ، جامعة الزقازيق ، بلا سنة نشر ، ص2472.
- 26_ هدى درنوني ، واقع التمر في الادارة الجامعية ، بحث منشور في مجلة العلوم الانسانية ، الجزائر ، العدد السابع عشر ، المجلد الخامس ، 2017م، ص363 ؛ ومما تجدر الاشارة اليه ان اول من اشار الى مصطلح التمر المدرسي النرويجي دان اولويس وكان ذلك في عام 1978 . نقلا عن هني صليحة ، المصدر السابق ، ص33.
- 27_ محمود كامل محمد ، التمر الالكتروني وتقدير الذات لدى عينة من الطلاب المراهقين الصم وضعاف السمع ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التربية _ جامعة طنطا ، 2018م ، ص19.
- 28_ وهذا ما اشارت له المادة (433) والمادة (434) من قانون العقوبات العراقي النافذ .
- 29_ المادة (309) مكرر ب من القانون رقم 189 لسنة 2020 بتعديل بعض احكام قانون العقوبات رقم 58 لسنة 1937. وكذلك المشرع الجزائري في قانون العقوبات اشار الى جريمة السب العلني واللفظي والقذف في المادة (298).
- 30_ محمد سالم الرميحي ، العنف الاسري وانعكاساته الامنية ، رسالة ماجستير في العلوم الجنائية ، مقدمة الى الاكاديمية الملكية للشرطة ، البحرين ، 2012م ، ص74.
- 31_ هني صليحة ، المصدر السابق ، ص35.
- 32_ ضياء مسلم عبد الامير غيبي ، الحماية القانونية من التمر الالكتروني بجائحة كورونا (دراسة تحليلية مقارنة) ، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد (13) ، العدد (47) ، ص99.
- 33_ هذا ما اشارت له المادة (2) من التعليمات بفقرتها الاولى التي تشير الى " تحصين التلاميذ ضد المشاكل والاضطرابات النفسية والاجتماعية " والتاسعة التي تنص على ان " ملاحظة الظواهر السلبيه والسلوكيات غير الصحيحة لدى الطلبة " .
- 34_ سليمان مرقس ، مسؤولية الراعي المفترضة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1968م ، ص148.
- 35_ اسماء حسن عامر ، المصدر السابق ، ص2472 _ 2542.
- 36_ سليمان مرقس ، محاضرات في المسؤولية المدنية في تقنيات البلاد العربية ، ج2، معهد الدراسات العربية العالية للنشر ، بلا مكان نشر ، 1960م ، ص16.
- 37_ مشعان احمد السعيد ، المسؤولية الناشئة عن عمل الغير من وجهة نظر المشرع العراقي ، بحث منشور في مجلة كلية بلاد الرافدين ، ديالى ، 2022م ، ص124.
- 38_ احمد شوقي محمد عبد الرحمن ، المسؤولية المفترضة لمتولي الرقابة (دراسة مقارنة بالقانون المصري والقانون الفرنسي) ، منشأة المعارف للنشر ، الاسكندرية ، 2008م ، ص51.
- 39_ ويقابلها نص المادة134(معدلة) من القانون المدني الجزائري التي تنص على انه " كل من يجب عليه بموجب القانون او الاتفاق رقابة شخص ما بسبب قصره او حالته الجسمية والعقلية يكون ملزما بتعويض الضرر الذي يلحقه بالغير ويستطيع المكلف بالرقابة التخلص منها اذا اثبت انه قام بالرقابة وان الضرر لا بد من حدوثه " .
- 40_ سليمان مرقس ، مسؤولية الراعي المفترضة ، المصدر السابق ، ص104.
- 41_ اسامة احمد بدر ، النظرية العامة لمسؤولية المعلم المدنية في مبادئها القانونية وواجهها العملية (دراسة فقهية قضائية مقارنة في القانون المصري والقانون الفرنسي) ، بلا مكان نشر ، 1999م ، ص71.
- 42_ عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني نظرية العقد ، ج1، مطبعة دار الكتب المصرية ، بلا سنة نشر ، ص1131.

43_ سمير حامد عبد العزيز الجمال ، المسؤولية المدنية عن الايذاء المبهج (دراسة مقارنة) ، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق _ جامعة المنصورة ، المجلد (9) ، العدد (68) ، ص 2019م ، ص 143.

44_ محمد رفعت عبد الرؤوف ، تقدير التعويض عن الخطأ ، بحث منشور في مجلة بحوث الشرق الاوسط ، العدد (48) ، 2019م ، ص 418.

45_ القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951 والقانون المدني المصري رقم (131) لسنة 1948 ويقابلها نص المادة (124) من القانون المدني الجزائري رقم (58_75) لسنة 1975 التي اشارت الى انه " كلا فعل أيا كان يرتكبه الشخص بخطئه ويلحق ضررا بالغير يلزم من كان سببا في حدوثه بالتعويض "

46_ تعليمات الارشاد التربوي رقم (1) لسنة 2012م.

47_ ومما تجدر الإشارة اليه انه لم يرد تعريف للخطأ في القوانين المدنية المختلفة باستثناء ما ذكر في القانون التونسي في المادة (83 ف 3) والقانون المغربي في المادة (78 ف 3) والتي تطرقنا الى خطأ الإهمال الخطأ العمدي فقد اشارت المادتان على ان " الخطأ هو عبارة عن إهمال ما يجب او القيام بما يجب الامتناع عنه دون قصد ايقاع الضرر " نقلا عن محمد صديق محمد وآخرون ، قواعد المسؤولية التقصيرية الشخصية بين القوانين العراقية والقوانين المعاصرة ، بحث منشور في مجلة الرافدين للحقوق ، المجلد (15) ، العدد (52) ، 2017م ، ص 133.

48_ عبد الرزاق احمد السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد (نظرية الالتزام بوجه عام) ، ج 2، ط3، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2009م ، ص 881 وما بعدها .

49_ سليمان مرقس ، الوافي في شرح القانون المدني (الفعل الضار والمسؤولية المدنية) ، ج 2، ط5، مطبعة السلام ، القاهرة ، 1988م ، ص 133.

50_ المصدر نفسه ، ص 137.

51_ انور سلطان ، الموجز في النظرية العامة للالتزام (مصادر الالتزام) ، دار الجامعة الجديدة ، القاهرة ، 2005م ، ص 268.

52_ ايمن احمد الدلوع ، المسؤولية المدنية الناشئة عن الممارسات غير المشروعة عبر مواقع التواصل الاجتماعي ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2018م ، ص 209 .

53_ وهذا ما اشارت له المادة (211) من القانون المدني العراقي والمادة (165) من القانون المدني المصري .

54_ سمير حسني المصري ، المسؤولية التقصيرية الناشئة عن استخدام الانترنت (دراسة مقارنة بالقانون الانجلو امريكي) ، ط1، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2017م ، ص 324.

55_ ان إحلال مسؤولية الدولة محل اعضاء التعليم وضعه المشرع الفرنسي وبدأ ذلك في اصداره قانونا يتضمن ذلك في العشرين من تموز عام 1899 الذي حدد نطاق الحلول ليشمل مسؤولية المعلم على اساس الخطأ المفترض ثم اصدر تشريعا في عام 1937 وسع فيه من نطاق مسؤولية الدولة لتشمل جميع اعضاء المؤسسة التعليمية . نقلا عن محمد سعيد الرحو و هوزان عبد المحسن عبد الله ، المسؤولية المدنية للمعلم عن الاخطاء الناتجة عن وظيفته ، ص 21 ، تاريخ الزيارة ، 2025/10/23

بحث منشور على الرابط التالي :

<https://reseachgate.net/publication/304328922>

56_ راجع مجموعة الاعمال التحضيرية للقانون المدني المصري ، ج 2، ص 406_407.

57_ سليمان محمد الطماوي ، القضاء الاداري (قضاء التعويض وطرق الطعن في الاحكام) ، ج 2 ، دار الفكر العربي ، بلا مكان نشر ، 1986م ، ص 266_267.

58_ سليمان مرقس ، المصدر السابق ، ص 273؛ راجع نص المادة (219) من القانون المدني العراقي التي بينت ما يلي " الحكومة والبلديات والمؤسسات التي تقوم بخدمة عامة وكل شخص يستغل احد المؤسسات الصناعية والتجارية مسؤولون عن الضرر الذي يحدثه مستخدموهم اذا كان الضرر بسبب تعدي منهم اثناء القيام بخدماتهم " .

59_ عبد المجيد الحكيم ، الموجز في شرح القانون المدني ، ج 1، ط5، مطبعة نديم ، بغداد ، بلا سنة نشر ، ص 572.

60_ حسن علي الذنون ، المبسوط في شرح القانون المدني (المسؤولية عن فعل الغير) ، ط4، دار وائل للنشر ، عمان _ الاردن ، 2006م ، ص 435.

61_ وهذا ما اشارت له المادة (219) الفقرة الثانية " ويستطيع المخدوم التخلص من المسؤولية اذا اثبت انه بذل ما ينبغي من العناية لمنع وقوع الضرر وان الضرر لايد من وقوعه " ؛ وذات المعنى وضحت الفقرة الثالثة من المادة 173 من القانون المدني المصري بقولها " ان المكلف بالرقابة بإمكانه التخلص من المسؤولية اذا اثبت انه قام بواجب الرقابة وان الضرر لايد واقعا حتى مع بذل العناية " .

62_ اسماء حسن عامر ، المصدر السابق ، ص 2543.

63_ المصدر نفسه ، ص 2544.

- 64_ المادة (219) من القانون المدني العراقي المذكورة اعلاه .
- 65_ فقد اشارت المادة (220) بقولها " للمسؤول عن عمل الغير الحق في الرجوع عليه بما ضمنه " ؛ اما المادة (175) فقد بينت " للمسؤول عن عمل الغير حق الرجوع في الحدود التي كان فيها مسؤول عن تعويض الضرر " .
- 66_ محمد سعيد الرحو و هوزان عبد المحسن ، المصدر السابق ، ص29.
- 67_ عبد المجيد الحكيم ، المصدر السابق ، ص584.
- 68_ عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني (نظرية الالتزام بوجه عام _ مصادر الالتزام) ، ج1، ط7، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1998، ص 1025 _ 1027.
- 69_ المصدر نفسه ، ص1196.
- 70_ عبد الحي حجازي ، النظرية العامة للالتزام (مصادر الالتزام) ، ج2، مطبعة نهضة مصر ، مصر ، 1954م ، ص473.
- 71_ اسماء حسن عامر ، المصدر السابق ، ص2517.
- 72_ منذر عبد الحسين الفضل ، الضرر المعنوي في المسؤولية المدنية ، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد (6) ، العدد (1_2) ، بغداد ، 1987م ، 373.
- 73_ سليمان مرقس ، الوافي في شرح القانون المدني (الفعل الضار والمسؤولية المدنية) ج2، المصدر السابق ، ص 302.
-

قائمة المصادر باللغة العربية

اولا : الكتب

- 1_ ابراهيم مصطفى وآخرون ، المعجم الوسيط ، ج1، مجمع اللغة العربية للنشر ، القاهرة _ مصر ، 1380هـ.
- 2_ احمد شوقي محمد عبد الرحمن ، المسؤولية المفترضة لمتولي الرقابة (دراسة مقارنة بالقانون المصري والقانون الفرنسي) ، منشأة المعارف للنشر ، الاسكندرية ، 2008م.
- 3_ اسامة احمد بدر ، النظرية العامة لمسؤولية المعلم المدنية في مبادئها القانونية وواجهها العملية (دراسة فقهية قضائية مقارنة في القانون المصري والقانون الفرنسي) ، بلا مكان نشر ، 1999م .
- 4_ انور سلطان ، الموجز في النظرية العامة للالتزام (مصادر الالتزام) ، دار الجامعة الجديدة ، القاهرة ، 2005م.
- 5_ ايمن احمد الدلوع ، المسؤولية المدنية الناشئة عن الممارسات غير المشروعة عبر مواقع التواصل الاجتماعي ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2018م .
- 6_ جمال الدين مكرم ابن منظور ، لسان العرب ، ج6، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2003.
- 7_ سليمان مرقس ، مسؤولية الراعي المفترضة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1968م .
- 8_ حسن علي الذنون ، المبسوط في شرح القانون المدني (المسؤولية عن فعل الغير) ، ط4، دار وائل للنشر ، عمان _ الاردن ، 2006م .
- 9_ سليمان مرقس ، محاضرات في المسؤولية المدنية في تقنيات البلاد العربية ، ج2، معهد الدراسات العربية العالية للنشر ، بلا مكان نشر ، 1960م .
- 10_ _____ ، الوافي في شرح القانون المدني (الفعل الضار والمسؤولية المدنية) ، ج2، ط5، مطبعة السلام ، القاهرة ، 1988م .
- 11_ سليمان محمد الطماوي ، القضاء الاداري (قضاء التعويض وطرق الطعن في الاحكام) ، ج2، دار الفكر العربي ، بلا مكان نشر ، 1986م .
- 12_ سمير حسني المصري ، المسؤولية التقصيرية الناشئة عن استخدام الانترنت (دراسة مقارنة بالقانون الانجلو امريكي) ، ط1، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2017م.
- 13_ عبد الله ابو زعيزع ، اساسيات الارشاد النفسي والتربوي بين النظرية والتطبيق ، ط1، دار يافا العلمية للنشر ، عمان _ الاردن ، 2009م .
- 14_ عبد الله الطراونة ، مبادئ التوجيه والارشاد التربوي ، ط1، دار يافا العلمية للنشر ، عمان _ الاردن ، 2009م .
- 15_ عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني نظرية العقد ، ج1، مطبعة دار الكتب المصرية ، بلا سنة نشر .
- 16_ _____ ، الوسيط في شرح القانون المدني (نظرية الالتزام بوجه عام _ مصادر الالتزام) ، ج1، ط7، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1998م.
- 17_ _____ ، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد (نظرية الالتزام بوجه عام) ، ج2، ط3، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2009م .
- 18_ عبد الحي حجازي ، النظرية العامة للالتزام (مصادر الالتزام) ، ج2، مطبعة نهضة مصر ، مصر ، 1954م .
- 19_ عبد المجيد الحكيم ، الموجز في شرح القانون المدني ، ج1، ط5، مطبعة نديم ، بغداد ، بلا سنة نشر .
- 20_ عواطف محمود خضرة ، التوجيه والارشاد التربوي المعاصر ، ط1 ، الاكاديميون للنشر ، عمان _ الاردن ، 2014م .

21_ محمد مرتضى الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس ، ج10، دار الهداية للنشر ، القاهرة _ مصر ، بلا سنة نشر.

ثانيا : البحوث

1_ احمد بلعيد واخرون ، ادراك التلاميذ لدور مستشار التوجيه والارشاد المدرسي والمهني ، بحث منشور في مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع ، المجلد (4) ، العدد(3) ، 2022م.

2_ سمير حامد عبد العزيز الجمال ، المسؤولية المدنية عن الايذاء المبهج (دراسة مقارنة) ، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق _ جامعة المنصورة ، المجلد (9) ، العدد (68) ، ص 2019م .

3_ ضياء مسلم عبد الامير غيبي ، الحماية القانونية من التتمر الالكتروني بجائحة كورونا (دراسة تحليلية مقارنة) ، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد (13) ، العدد (47) ، بلا سنة نشر .

4_ مشعان احمد السعيد ، المسؤولية الناشئة عن عمل الغير من وجهة نظر المشرع العراقي ، بحث منشور في مجلة كلية بلاد الرافدين ، ديالى ، 2022م .

5_ محمد رفعت عبد الرؤوف ، تقدير التعويض عن الخطأ ، بحث منشور في مجلة بحوث الشرق الاوسط ، العدد(48) ، 2019م .

6_ محمد صديق محمد واخرون ، قواعد المسؤولية التقصيرية الشخصية بين القوانين العراقية والقوانين المعاصرة ، بحث منشور في مجلة الرافدين للحقوق ، المجلد (15) ، العدد (52) ، 2017م .

7_ منذر عبد الحسين الفضل ، الضرر المعنوي في المسؤولية المدنية ، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد (6) ، العدد (2_1) ، بغداد ، 1987م .

8_ هدى درنوني ، واقع التتمر في الادارة الجامعية ، بحث منشور في مجلة العلوم الانسانية ، الجزائر ، العدد السابع عشر ، المجلد الخامس ، 2017م.

ثالثا : الاطاريح والرسائل

1_ اسماء حسن عامر ، المسؤولية المدنية الناشئة عن التتمر (دراسة مقارنة) ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق ، جامعة الزقازيق ، بلا سنة نشر .

2_ احمد شباح ، معايير التوجيه المدرسي وأثارها في رفع مستوى التحصيل الدراسي ، اطروحة مقدمة الى جامعة الجزائر ، قسم علم النفس المدرسي ، 2018م.

3_ حمو عياش ، واقع التوجيه المدرسي في ضوء تطبيق استراتيجية المقاربة بالكفاءات من وجهة نظر مستشاري التوجيه ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الجزائر _ كلية علم النفس التربوي ، 2012م .

4_ محمد سالم الرميحي ، العنف الاسري وانعكاساته الامنية ، رسالة ماجستير في العلوم الجنائية ، مقدمة الى الاكاديمية الملكية للشرطة ، البحرين ، 2012م .

5_ محمود كامل محمد ، التتمر الالكتروني وتقدير الذات لدى عينة من الطلاب المراهقين الصم وضعاف السمع ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التربية _ جامعة طنطا ، 2018م .

6_ هني صليحة ، دور مستشار التوجيه والارشاد المدرسي والمهني في مواجهة التتمر المدرسي ، دراسة ميدانية مقدمة الى جامعة بن خلدون _ كلية العلوم الانسانية ، الجزائر . 2023م .

رابعا: التشريعات

1_ مجلة الالتزامات والعقود التونسية لسنة 1906م.

1_ القانون المدني المصري رقم (131) لسنة 1947م.

- 2_ قانون العقوبات المصري رقم 58 لسنة 1937م المعدل.
 - 3_ القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951م.
 - 4_ قانون الالتزامات والعقود المغربي لسنة 1959م.
 - 4_ قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969م.
 - 5_ القانون المدني الجزائري رقم (58) لسنة 1975م.
 - 6_ تعليمات المرشد التربوي رقم (1) لسنة 2012م.
- خامسا : المواقع الالكترونية**

<https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar>

تاريخ الزيارة 2025/ 10 /23

List of sources in English

First: Books

1. Ibrahim Mustafa et al., Al-Mu'jam al-Wasit (The Concise Dictionary), Vol. 1, Arabic Language Academy for Publishing, Cairo, Egypt, 1380 AH.
2. Ahmad Shawqi Muhammad Abd al-Rahman, The Presumed Responsibility of the Censor (A Comparative Study with Egyptian and French Law), Al-Ma'arif Publishing, Alexandria, 2008 AD.
4. Osama Ahmed Badr, The General Theory of Teachers' Civil Liability: Its Legal Principles and Practical Aspects (A Comparative Jurisprudential and Judicial Study in Egyptian and French Law), no place of publication, 1999.
5. Anwar Sultan, A Summary of the General Theory of Obligation (Sources of Obligation), Dar Al-Jami'a Al-Jadeeda, Cairo, 2005.
5. Ayman Ahmed Al-Dalou, Civil Liability Arising from Illicit Practices via Social Media, Dar Al-Jami'a Al-Jadeeda, Alexandria, 2018.
6. Jamal Al-Din Makram Ibn Manzur, Lisan Al-Arab, Vol. 6, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut, 2003.
7. Suleiman Marqas, The Presumed Responsibility of the Shepherd, Institute of Arab Research and Studies, Cairo, 1968.
- 8_ Hassan Ali Al-Dhanoun, Al-Mabsout fi Sharh Al-Qanun Al-Madani (Al-Mas'uliyah 'an Fa'l Al-Ghair), 4th ed., Dar Wael Publishing, Amman, Jordan, 2006.
9. Suleiman Marqas, Lectures on Civil Liability in the Legal Codes of Arab Countries, vol. 2, Institute of Higher Arab Studies for Publishing, no place of publication, 1960.
10. _____, Al-Wafi fi Sharh al-Qanun al-Madani (al-Fi'l al-Darra wa al-Mas'uliyah al-Madaniyya), Vol. 2, 5th ed., Al-Salam Press, Cairo, 1988.
11. Sulayman Muhammad al-Tamawi, Al-Qada' al-Idari (Qada' al-Ta'wid wa Turuq al-Ta'a' fi al-Ahkam), Vol. 2, Dar al-Fikr al-'Arabi, no place of publication, 1986.
12. Samir Hosni Al-Masri, Tort Liability Arising from Internet Use (A Comparative Study with Anglo-American Law), 1st ed., Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2017.
13. Abdullah Abu Zaiza, Fundamentals of Psychological and Educational Counseling: Theory and Practice, 1st ed., Dar Yafa Al-Ilmiya for Publishing, Amman, Jordan, 2009.
14. Abdullah Al-Tarawneh, Principles of Educational Guidance and Counseling, 1st ed., Dar Yafa Al-Ilmiya Publishing, Amman, Jordan, 2009.
15. Abd Al-Razzaq Al-Sanhuri, The Intermediate Treatise on Civil Law: Contract Theory, vol. 1, Dar Al-Kutub Al-Masriya Press, no publication date.
- 16_ _____, The Intermediate Guide to Explaining Civil Law (General Theory of Obligation - Sources of Obligation), Vol. 1, 7th ed., Dar al-Nahda al-Arabiya, Cairo, 1998.

17_ _____, The Intermediate Guide to Explaining the New Civil Law (General Theory of Obligation), Vol. 2, 3rd ed., Halabi Legal Publications, 2009.

18_ Abd al-Hayy Hijazi, The General Theory of Obligation (Sources of Obligation), Vol. 2, Nahdat Misr Press, Egypt, 1954.

19_ Abdul Majeed Al-Hakim, A Concise Explanation of Civil Law, Vol. 1, 5th ed., Nadeem Press, Baghdad, no publication date.

20_ Awatif Mahmoud Khadra, Contemporary Educational Guidance and Counseling, 1st ed., Academics for Publishing, Amman, Jordan, 2014.

21_ Muhammad Murtada Al-Zubaidi, The Bride's Crown from the Jewels of the Dictionary, Vol. 10, Dar Al-Hidayah for Publishing, Cairo, Egypt, no publication date.

Second: Research

1- Ahmed Belaid and others, Students' perception of the role of the school and career guidance counselor, research published in Al-Siraj Journal of Education and Community Issues, Volume (4), Issue (3), 2022 AD.

2_ Samir Hamed Abdel Aziz Al-Jamal, Civil Liability for Pleasant Harm (A Comparative Study), Research published in the Journal of Legal and Economic Sciences, Faculty of Law, Mansoura University, Volume (9), Issue (68), p. 2019 AD.

3. Daa Muslim Abdul-Amir Ghaibi, "Legal Protection Against Cyberbullying During the Coronavirus Pandemic (A Comparative Analytical Study)," Kufa Journal of Legal and Political Sciences, Volume (13), Issue (47), no publication year.

4. Mishaan Ahmed Al-Saidi, "Liability Arising from the Actions of Others from the Perspective of the Iraqi Legislator," a research paper published in the Journal of the College of the Two Rivers, Diyala, 2022.

5. Muhammad Rifaat Abdul Raouf, "Assessing Compensation for Error," a research paper published in the Middle East Research Journal, Issue (48), 2019.

6. Muhammad Siddiq Muhammad et al., "Rules of Personal Tort Liability between Iraqi Laws and Contemporary Laws," a research paper published in the Al-Rafidain Journal of Law, Volume (15), Issue (52), 2017.

8. Munther Abdul Hussein Al-Fadl, "Moral Damage in Civil Liability," a research paper published in the Journal of Legal and Political Sciences, Volume (6), Issue (1-2), Baghdad, 1987.

9. Huda Darnouni, "The Reality of Bullying in University Administration," a research paper published in the Journal of Human Sciences, Algeria, Issue Seventeen, Volume Five, 2017.

Third: Theses and Dissertations

1. Asmaa Hassan Amer, Civil Liability Arising from Bullying (A Comparative Study), Master's Thesis submitted to the Faculty of Law, Zagazig University, no publication date.
2. Ahmed Shabah, School Guidance Standards and Their Impact on Raising Academic Achievement, Dissertation submitted to the University of Algiers, Department of School Psychology, 2018.
- 3_ Hamou Ayache, The Reality of School Guidance in Light of the Application of the Competency-Based Approach Strategy from the Perspective of Guidance Counselors, Master's Thesis submitted to the University of Algiers, Faculty of Educational Psychology, 2012
4. Mohammed Salem Al-Rumaihi, Domestic Violence and its Security Implications, Master's Thesis in Criminal Sciences, submitted to the Royal Police Academy, Bahrain, 2012.
5. Mahmoud Kamel Mohammed, Cyberbullying and Self-Esteem among a Sample of Deaf and Hard-of-Hearing Adolescent Students, Master's Thesis submitted to the Faculty of Education, Tanta University, 2018.
- 6_ Hani Saliha, The Role of the School and Career Guidance Counselor in Addressing School Bullying, Field Study submitted to Ibn Khaldoun University, Faculty of Humanities, Algeria, 2023.

Fourth: Legislation

- 1_ Tunisian Code of Obligations and Contracts of 1906.
- 2_ Egyptian Civil Code No. (131) of 1947.
- 3- Egyptian Penal Code No. 58 of 1937, as amended.
- 4_ Iraqi Civil Code No. (40) of 1951.
- 5_ Moroccan Code of Obligations and Contracts of 1959.
- 6_ Iraqi Penal Code No. (111) of 1969.
- 7_ Algerian Civil Code No. (58) of 1975.
- 8_ Instructions of the Educational Guidance Counselor No. (1) of 2012.

Fifth: Websites

<https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar>

Date of visit: 23/10/2025